



عرض اتفاق المصالحة بين إسرائيل وتركيا في روما وأنقرة

نتيهاهو: الاتفاق يضمن استمرار فرض الطوق الأمني على قطاع غزة!

المساعدات إلى غزة ستخضع لتدابير أمنية



عاملة تركية تنظف المنصة قبيل دخول رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم إلى مؤتمر صحافي في أنقرة، أمس. إعلان تفاصيل اتفاق تطبيع العلاقات مع إسرائيل. (أب)

عرض رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو ورئيس الحكومة التركية بن علي يلدريم في كل من روما وأنقرة أمس الاثنين تفاصيل اتفاق المصالحة بين البلدين والهادف إلى إعادة تطبيع العلاقات الثنائية. واستعرض نتنياهو مزايا الاتفاق، فأكد أنه يحمي مقاتلي الجيش الإسرائيلي من أي دعاوى جنائية أو مدنية من طرف تركيا، ويضمن بقاء الطوق الأمني مفروضاً على قطاع غزة باعتبارها عنصراً هاماً لمنع تعاطف حركة "حماس".

وأشار إلى أن الاتفاق يسمح في نفس الوقت للسفن المتجهة إلى القطاع بتفريغ حمولاتها من المساعدات الإنسانية في ميناء أسدود، وفتت إلى أن هذه المساعدات ستخضع لتدابير أمنية.

وكشف رئيس الحكومة النقيب عن أنه تم إرفاق رسالة من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بالاتفاق يتعهد فيها بالإيعاز إلى وكالات الاستخبارات التركية ذات الشأن بالعمل على إعادة جنود الجيش الإسرائيلي والمدنيين المفقودين والمرجح كونهم في قطاع غزة.

كما يتضمن الاتفاق بندا يلزم تركيا بمساعدة إسرائيل على الانضمام إلى أي تنظيم دولي تكون أنقرة عضواً فيه.

وقال نتنياهو إن الاتفاق يفتح الطريق أمام إقامة تعاون في مجالات الطاقة والاقتصاد بما في ذلك الغاز الطبيعي، وأشار إلى أنه أحاط علماً بزماء مصر والأردن وقبرص واليونان وروسيا والولايات المتحدة بسير المفاوضات التي أفضت إلى هذا الاتفاق مشدداً على أن هذا الاتفاق سيزيد من عناصر الاستقرار في الشرق الأوسط والعالم اللذين يمران بحالة عاصفة.

وفي أنقرة أكد رئيس الحكومة التركية بن علي يلدريم أن هذا الاتفاق ليس بمثابة اتفاق على وقف إطلاق النار وإنما اتفاق مصالحي، وأضاف أن تبادل السفراء بين تركيا وإسرائيل سيتم في أسرع وقت ممكن. وأوضح أن سفينة تحمل عشرة أطنان من المساعدات الإنسانية ستتوجه إلى قطاع غزة يوم الجمعة من الأسبوع القادم.

ومن المقرر أن يتم توقيع الاتفاق في روما اليوم على مستوى المديرين العاميين لوزارتي الخارجية الإسرائيلية والتركية.

وسيحال الاتفاق إلى المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية-الأمنية (الكابينيت) لقراره غدا الأربعاء.

ورحب رئيس الدولة الإسرائيلية رؤوفين ريفلين باتفاق المصالحة مع تركيا، وقال لدى بدء اجتماعه مع السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون في القدس أمس إن علاقات تاريخية طويلة الأمد تربط إسرائيل وتركيا.

وقالت القائمة بأعمال سفارة إسرائيل في تركيا أميرة أوروبون إن حزب العدالة والتنمية التركي وجه دعوة لها ولجميع السفراء والدبلوماسيين المعتمدين في أنقرة لحضور مأدبة الإفطار التقليدية في مناسبة شهر رمضان المبارك، وأضافت أن رئيس الحكومة التركية سيترأس مأدبة الإفطار وأن هذه المرة الأولى التي تتلقى فيها السفارة دعوة كهذه.

على صعيد آخر عقد رئيس الحكومة نتنياهو ظهر أمس اجتماعاً مع نظيره الإيطالي ماتيو رينيتسي في روما، واجتمع نتنياهو في وقت سابق أمس مع وزير الخارجية الأميركي جون كيري في منزل السفير الأميركي في روما، وصرح بأنه ستكون للاتفاق مع تركيا انعكاسات إيجابية كبيرة على إقتصاد إسرائيل.

وأضاف نتنياهو أن الاجتماع تناول التحديات الإقليمية وكيفية دفع العملية السياسية مع الفلسطينيين قدماً.

تحليلات إسرائيلية:

هجوم مسؤولين أمنيين سابقين على نتنياهو ضمن "مؤتمر هرتسليا" الأخير ينطوي على احتمال انطلاق حراك قوي لاستبداله!

إسقاط نتنياهو، وشخصياً لا ظن أن باراك سيصبح زعيماً لحزب، ففي المرة الأخيرة التي تزعم فيها حزب العمل في ٢٠٠٩ حظي الحزب بـ ١٣ مقعداً، واستقال باراك من الحزب في ٢٠١١، وأقام حزباً مستقلاً وكان قادراً على خوض الانتخابات من خلاله في ٢٠١٣، لكنه قرر الانسحاب من الحياة السياسية، وعلى ما يبدو عرف حجم قوته وسط الجمهور.

وماذا بالنسبة إلى يعلون؟ يبدو لي أن الأخطاء السياسية الكبيرة التي ارتكبها تعود إلى أيامه في حزب الليكود، لم يتمكن يعلون من أن يبني لنفسه معسكراً كبيراً من المؤيدين طوال سنوات، لكنه حافظ على صورته المهنية الخارجية، لو كانت لدى يعلون قوة في الليكود لما ترك نتنياهو على إبعاده عن وزارة الدفاع، مثلما لم يجرؤ مثلاً على تحريك يسرائيل كاتس من مكانه، ولو كان يعلون يملك قوة في الليكود، لكان في إمكانه منافسة نتنياهو داخل الليكود، الآن أصبح يعلون في الخارج، وفي كل يوم نسجم مع تكتل مختلف وانضمام جديد، بطريقة تذكركنا بأسلوب انتقال لاعبي كرة القدم من فريق إلى آخر خلال الصيف.

أما المحلل السياسي لموقع "والا" أمير تيفون فأكد أنه منذ سنوات طويلة لم تسمح هنا لانتحان اتهام بهذا العنق ضد رئيس الحكومة تانانين من رجلين كانا كل واحد في ولايته، الخليفين الأهم له في الحكومة، فيبارك كان شريك السر المخلالي لنتنياهو في خطط مهاجمة إيران، والتحاليف بينها تم تخليده في الصور المذكورة جيداً للهمس، والابتسامات والمؤتمرات الصحافية بالسترات الجلدية. وعندما كانوا في العواصم الهامة في أوروبا وفي واشنطن يشكون باستقامة نتنياهو ونزاهته، كان باراك هو من يتم إرساله للتهنئة والتوضيح. وطوال فترة طويلة، كان وزير الخارجية الفعلي لنتنياهو في كل ما يتصل بالعلاقات مع البيت الأبيض، وشهد باراك نفسه الآن بأنه ليس هناك في العالم أي زعيم يصدق كلام نتنياهو في الشأن السياسي، لا في واشنطن، ولا في برلين، لا في موسكو وأيضاً ليس في أي مكان آخر، وأقواله تنسجم مع ما سبق وقرأناه مؤخراً، وتم نفيه بشدة - عن غضب وإحراجات ومجرد انعدام اتفاق بعد زيارات نتنياهو في هذه العواصم، باراك حمل على نتنياهو وأيضاً على التظاهر الكاذب من جانب مقربيه بشأن حسن العلاقات مع الولايات المتحدة، والتي حسب زعمه تشهد أزمة شديدة، كما أن يعلون كان جزءاً من هذه الأزمة، فقبل عام ونصف، حينما وصل إلى واشنطن لم يحظ بأي لقاء جوهرى عدا مع وزارة الدفاع في أعقاب الانتقادات القاسية التي وجهها لوزير الخارجية جون كيري، وتبين أن باراك تحديداً، كموطن عادي ورجل أعمال، نال لقاء مطولاً مع نائب الرئيس جو بايدن، أما يعلون، من جانبه، فقد ركز على محاولة زعزعة الفكرة المركزية التي عرضها نتنياهو للجمهور الإسرائيلي منذ سبع سنوات بشكل متواصل، والقائلة بأن إسرائيل تعيش تحت خطر وجودي خطير، خطر يسببه ينبغي على الجمهور أن يغفر وأن ينسى كل ما يتقى من المشكلات التي تلتق راحته، ابتداءً من أسعار السكن وصولاً إلى التصرفات الشخصية لقائد الدولة.

ورأى هذا المحلل أنه في العام ١٩٩٩ وقع أول "هجوم مشترك للجنرالات" على نتنياهو، والذي تضمن باراك، وإسحاق مردخاي وأيضاً رئيس الأركان الأسبق أمنون شاكاح، وهو ما أسهم كثيراً في سقوطه في الانتخابات، وأضاف أنه من السابق جداً لأوانه القول إن كانت هذه خطوة مشابهة تحدث حالياً، ولكن حينما تربط خطابات ووزير الدفاع السابقين، مع الخبر الذي نشرته أخبار القناة الثانية حول العلاقة التي تتوثق بين رئيسي الأركان السابقين، غانتس وأشكنازي، فإنه يستحيل عدم تذكر أحداث الماضي.

وهويتهم، فموشيه يعلونلقى أول خطاب جدي له منذ إقصائه عن وزارة الدفاع، وهاجم نتنياهو وقال إنه سيرشع لقيادة الدولة، وباراك حصد تأييداً بصورة خاصة بسبب الرسائل الواضحة التي وجهها، وأسلوبه الصاد، والهجمات التي شنها، والمظهر الجديد الذي أثار اهتمام الجمهور من جديد بالرجل الذي غادره قبل عامين ونصف العام؛ والأخبار عن النشاطات الاجتماعية لغابي أشكنازي وبني غانتس أثارت الشعور بوجود تنظيم لرؤساء أركان سابقين قبيل الانتخابات، لكننا نحن بعيدون عن ذلك، فالانتخابات بعيدة وليست مطروحة في الأفق.

وأضاف أن هذا الجدول الزمني يجب أن يعيدنا للنظر إلى الأمور بصورة نسبية، فالكلام الذي قيل أمر جيد وجميل لكنه سابق لأوانه، والذين يتحدثون ويكتبون عن هجوم الجنرالات على نتنياهو ينسون أن هؤلاء هاجموا بعضهم بعضاً، فيبارك وقف ضد أشكنازي، ويعلون هاجم باراك والعكس، وبالإضافة إلى الاستماتات الشخصية للمتحدثين الأساسيين في مؤتمر هرتسليا، فهناك أيضاً نقرة أيديولوجية كبيرة تُفرق بينهم؛ يعلون يعارض فكرة الدولتين ويعتقد أن الحل مع الفلسطينيين لن يتحقق حتى بعد ٢٠٠ سنة وهو لا يريد أن يرى حوله أي وزير خارجية أميركي نصير للسلام، في حين لا يتوقع باراك عن الحديث عن عملية سياسية وعن الزمن الذي يمر ويعمل ضدنا.

وتابع: إن الذي يجمع بين هؤلاء كلمه ليس واضحاً، مع الإشارة إلى أنه خلال السنوات القادمة من المنتظر ظهور أحزاب وحركات كثيرة تنشط في ظل فكرة

قالت عدة تحليلات إسرائيلية متطابقة إن الهجوم الذي شنه مسؤولون أمنيون إسرائيليون سابقون على رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في نطاق "مؤتمر هرتسليا" الأخير (أواسط حزيران الحالي) ينطوي على احتمال انطلاق حراك سياسي قوي لاستبدال هذا الأخير.

وفي هذا الشأن تحديداً كتب المحلل السياسي شالوم يروشالمي من موقع "إنرجي" الإلكتروني، أنه لا يمكن تجاهل الكلام الصادر عن أشخاص يملكون خبرة غنية وقادوا هذه الدولة ويرون إلى أين هي ذاهبة.

وأضاف أنه لم يكن رئيس الحكومة مضطراً لأن يشعر بالضغط من هذا الكلام قبل وقت قليل من ذهابه إلى العطلة الصيفية، لكن إصراره إلى الرد ربما كشف عدداً من نقاط الضعف، ولقد كان نتنياهو دائماً حساساً لكل ما يقوله ويفعله يهود باراك، وإذا كان باراك تحدث عن بشائر فاشية، فبيدو أننا نرى هنا تحديداً بشائر قوة جديدة لاستبدال رئيس الحكومة.

لكن يروشالمي أكد أن الدراما السياسية الحقيقية في إسرائيل لم تحدث في "مؤتمر هرتسليا"، بل حدثت في ذلك اليوم الذي دخل فيه أفيغدور ليبرمان إلى وزارة الدفاع في احتفال رسمي في مبنى الكرياه، ومع الائتلاف الذي أصبح أوسع ويعتمد على دعم ٦٦ عضو كنيست، كون هذه الخطوة منحت نتنياهو نفساً سياسياً طويلاً حتى نهاية ٢٠١٩.

وبرأيه ستكون لما جرى في "مؤتمر هرتسليا" ضجة كبيرة بسبب عدد الخطباء

كلمة في البداية

المستوطنات فوق أي شيء!

بقلم: أنطوان شلحت

تطالعون في هذا العدد من "المنتهد الإسرائيلي" أبرز الاستخلاصات التي توصل إليها تحقيق جديد أعده "مولد" - مركز تجديد الديمقراطية" في إسرائيل، يؤكد فيه من ضمن أمور أخرى أن سلم الأولويات القومية لدى حكومة بنيامين نتنياهو الحالية يشي بأن المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة فوق أي شيء، وبلغت كاتب التحقيق "فوق أمن مواطني إسرائيل، فوق حماية وتأمين البلدات الإسرائيلية في منطقة الحدود مع قطاع غزة، فوق تعزيز وتطوير الأطراف النائية، فوق التعليم في داخل حدود الخط الأخضر... فوق كل شيء!" (طالع ص ٥).

كما يقول تحقيق "مولد" إنه "منذ سيطرة اللوبي الاستيطاني، الممثل في حزبي الليكود والبيت اليهودي، على كعكة الميزانية الإسرائيلية العامة، أصبح سكان يهودا والسامرة (المستوطنون اليهود في الضفة الغربية) يتمتعون بتميزٍ للأفضل في جميع مجالات الحياة تقريباً - على حساب سكان الأطراف في إسرائيل طبعاً - بينما لا يرتدع ممثلوهم في الكنيست والحكومة عن استخدام أي وسيلة، بما في ذلك الكذب والتهديد، لابتزاز المزيد من أجلهم!"

والى جانب نشر هذه الاستخلاصات، نوهنا بتحقيق سابق أجراه "مركز مولد" حول نشاطات "وحدة الاستيطان" العاملة في إطار "الهستدروت الصهيونية العالمية" التي تعتمد ميزانيتها على أموال إسرائيلية عامة، يثبت بالاستناد إلى معطيات ووقائع حديثة أن هذه "الوحدة" أضحت بمثابة "الذخيرة الخاصة والسرية لليمين الاستيطاني" التي تستخدمها الأحزاب المتماثلة مع المشروع الاستيطاني في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وفي مقدمها حزباً "البيت اليهودي" ويسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا)، بهدف دفع وتعزيز مشاريع الاستيطان والتوسع في أراضي الضفة الغربية، وتوطيد القاعدة السياسية والأيدولوجية لهذا اليمين الاستيطاني في سائر أنحاء إسرائيل. ولا شك في أن الحكومة الحالية تنجح في الدفع قدماً بسلم أولوياتها القومية المذكور، لا بفضل إجراءاتها فحسب بل أيضاً في ظل انعدام أي معارضة جادة لها، كما يشير الأديب الإسرائيلي أ. ب. يهوشوع، في سياق مقابلة مطولة أجرتها معه صحيفة "معاريف" الإسرائيلية ونشرتها يوم ١٩ حزيران الجاري، وتطرق خلالها إلى جملة من قضايا الساعة الملحة في إسرائيل وفي ما يخص العلاقة بينها وبين الشعب الفلسطيني، سواء في الضفة الغربية وقطاع غزة أو في داخل إسرائيل نفسها (طالع أبرز مقاطع المقابلة ص ٧).

وينحي يهوشوع باللائمة على "اليسار الإسرائيلي" ويصفه بأنه انهزمي مشيراً إلى أن الطاقة الأساسية لدى أوساط هذا اليسار تحولت نحو الفعل الثقافي والأنشطة الثقافية التي صار يعتقد أن بإمكانه استنفاد نشاطه السياسي فيها، أي صار يعتقد بأنه يقوم بواجبه بمجرد عرض بعض القصص أو المسرحيات أو الأفلام عن الفلسطينيين.

ومثل كثيرين غيره، يلتفت يهوشوع إلى أنه ليس هناك شيء اسمه إخلاء (للمستوطنين) بأي ثمن، فيقول: "حتى الأكثر تطرفاً من بين أوساط اليسار لا يعرفون كيف بالإمكان إخلاء مئات الآلاف من بيوتهم، لقد أصبح هذا مستحيل. بعد صدمة إخلاء ٨٠٠٠ شخص من غوش قطيف (مستوطنات قطاع غزة)، كانوا عالقين هناك بصورة غير معقولة في قلب مليون فلسطيني في قطاع غزة، من الصعب التصديق بأنه من الممكن فعل الشيء نفسه في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)".

ما يقوله هذا الأديب بصدد المستوطنات يعيد إلى الأذهان استنتاجات فكرية سابقة أشارت إلى أن الصراع الداخلي في إسرائيل حول مستقبل الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ خسم منذ صدأ لصالح المستوطنين.

ورأى بعض أصحاب هذه التقديرات أنه على الرغم من أن معظم الإسرائيليين على استعداد للتسليم بإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، وفقاً لنتائج استطلاعات الرأي العام بهذا الخصوص، فإن الدولة التي يقصدونها لا تختلف كثيراً عن "السلطة الفلسطينية الحالية"، سواء من الناحية الجغرافية، أو من الناحيتين السياسية والعسكرية. ولعل أكثر ما يدل على هذا القصد هو أن أقلية من بين الإسرائيليين وفقاً لاستطلاعات الرأي ذاتها، تؤيد إجلاء مئات آلاف المستوطنين من الضفة الغربية، وانسحاب الجيش الإسرائيلي من قواعده العسكرية في غور الأردن، وإقامة خط حدود جديد في القدس، وتحويل المناطق المحتلة إلى بلد يستوعب مئات الآلاف من اللاجئين وخموضاً من مخيمات لبنان.

وإدعى أحد كبار المعلقين في "يديعوت أحرונوت" أن رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق أريئيل شارون استوعب هذا الأمر على نحو جيد، ولذا فإنه بواسطة إبراز الصعوبة الكبيرة التي واجهت عملية إجلاء بضعة آلاف من المستوطنين في قطاع غزة (في إطار خطة الانفصال عام ٢٠٠٥) أظهر للعالم كافة الصعوبات الأكبر التي من المتوقع مواجهتها في حال الإقدام على عملية إجلاء تشمل أعداداً تفوق عدد أولئك المستوطنين بعشرات الأضعاف!.

صدر عن «مدار»

اليهود العرب

قراءة بعد كولونايالية في القومية والديانة والإثنية

يهودا شنهاف شهرباني

الترجمة عن الانكليزية: ياسين السيد

من وثائق «مؤتمر هرتسليا» الأخير (١٤ - ١٦ حزيران ٢٠١٦):

«الإسرائيلية المشتركة». الصيغة الأفضل للمواطنة في إسرائيل ضمن واقع وجود «أربعة أسباط» فيها!

«الوثيقة تعترف» الإسرائيلية المشتركة». التحديات التي تطرحها، مضامينها، غاياتها والمعوقات والقيود التي تواجه تحقيقها، انطلاقاً من الاقتراح الذي عرضه رئيس الدولة، رؤوبين ريفلين، في خطابه في مؤتمر هرتسليا في العام الماضي بعنوان «الأسباط الأربعة» الوثيقة تؤكد أن أجزاء واسعة من المجتمع اليهودي تنظر إلى العربي نظرة تقوم على أن ولاءه للدولة موضع شك وأنه شخص موضع اشتباه دائم. وبالفعل، يتم إقصاء السبط العربي عن مراكز القوة واتخاذ القرارات في الدولة، وفي مثل هذا الواقع حتى لو استطاعت الأقلية إسماع صوتها ومطالبها فإن مصيرها الرفض من جانب الأغلبية والدولة»

التكنولوجيا الدقيقة (هاي تك) في الأطراف، الجغرافية والاجتماعية، دعم وتقديم المصالح التجارية الصغيرة والمتوسطة: تاهيل مهني لأشخاص العسل في مهن تدر مداخيل لائقة؛ المساواة الجوهرية في توزيع الموارد الوطنية؛ المساواة الجوهرية في تشغيل بنات وأبناء جميع الأسباط في القطاع العام، الحكومي والتجاري. الرفاه الاقتصادي للجميع هو شرط أساس لوجود «الإسرائيلية المشتركة».

الصحة - إقامة منشآت صحية وخدمات صحية متقدمة في الأطراف، بما في ذلك البلدات النائية والبلدات العربية والبلدية. أرنونسا - دفع المساواة في (عوائد) الأرنونسا للحكومية: إقامة مؤسسات حكومية في بلدات الأطراف وفي المدن العربية. إقامة سلطة إسرائيلية مشتركة - كي لا تبقى الإسرائيلية المشتركة مجرد تصريح غير متحقق أو غاية بعيدة المنال. يجب تكريس ومأسسة التعاون بين «الأسباط» الأربعة في إطار سلطة رسمية يتم إنشاؤها بموجب قرار حكومي وبمصادقة الكنيست وبحيث تكون خاضعة لرئيس الدولة وتحت إشرافه. فقط سلطة رسمية كهذه يمكن أن تكون قادرة على إعطاء دفع جدي لسياسة حكومية تمثل وتحقق المبادئ التي عرضها رئيس الدولة. وستعمل هذه السلطة من خلال ضمان التعاون التام مع جميع الأسباط وعلى أساس المساواة الجندرية التامة.

إن عرض هذه التوصيات لا يقتصر، إطلاقاً، من حجم المهمة الكبيرة. لا يستطيع شخص واحد ولا سبط واحد أن يرفع هذا الحمل وحده. يمكن خلق الإسرائيلية المشتركة فقط من خلال توجه تكاملي مؤسستاتي يشمل جميع المجالات المكونة لحياتنا هنا. أما أفضل ما يمكننا اقتراحه فهو الاتجاهات والأهداف. هذه ستكون المهمة الأولى للمفاعة على عاتق السلطة الإسرائيلية المشتركة: بلورة وعرض مضامين وبرامج في المجالات المختلفة، تلك التي عرضناها وأخرى لم نذكرها هنا. ولهذا الغرض، على السلطة الإسرائيلية المشتركة الاستعانة بخبراء ومختصين في مختلف المجالات، أبناء جميع الأسباط والمجموعات، على قاعدة المساواة الجندرية والتعاون التام مع الجمهور.

دفع «الإسرائيلية المشتركة» هو مهمة متعددة المجالات تمس جميع مجالات الحياة والسياسات العامة. ولهذا، فهو يشكل هدفاً جديراً جداً يستحق أن يرسد له جزء من العوائد المتوقعة من تحول الغاز، في إطار «صندوق الغنى» الذي سيتم إنشاؤه.

معوقات وقيود أمام إيجاد «الإسرائيلية المشتركة»

في الطريق نحو إيجاد صيغة «الإسرائيلية المشتركة» في الترتيب الإسرائيلي الجديد، يمكن تحديد عدد من المعوقات والقيود التي سيكون من الضروري التغلب عليها وتجاوزها.

أولاً، نقطة الانطلاق هي انعدام التوازن في مسألة واجبات وحقوق مواطني الدولة وتحمل العبء بصورة مشتركة. التعبير الأبرز عن هذه المسألة المشحونة والإشكالية والممسبة للتقاطب في المجتمع الإسرائيلي هو قضية الخدمة العسكرية والمدنية، رغم أنها ليست الوحيدة والصرية. كما أن العسكرية في قوة العمل، خاصة بالنسبة للرجال الحريديم والنساء العربيات، تمثل بعداً آخر جدياً للمسألة، على الرغم من أن المعطيات تشير إلى مشاركة متزايدة في كلتا الحالتين، وإن كانت زيادة متواضعة.

ثانياً، في البيئة التي تسودها الرؤية والخطاب الأمانين، قد تقوم الأغلبية بسن الطريق أمام أي تقدم سياسي لصالح الأقليات. والملاحظ أن التوجه الذي يعتمده ثلاثة من الأسباط، من بين الأربعة (العلماني، الديني - الوطني والحريدي)، حيال السبط الرابع - العربي - متأثر بالرؤى الأمنية. وتنتظر أجزاء واسعة من المجتمع اليهودي إلى العربي نظرة تقوم على أن ولاءه للدولة موضع شك وأنه شخص موضع اشتباه دائم. وبالفعل، يتم إقصاء السبط العربي عن مراكز القوة واتخاذ القرارات في الدولة. في مثل هذا الواقع، وحتى لو استطاعت الأقلية إسماع صوتها ومطالبها، إلا أن مصيرها الرفض من جانب الأغلبية والدولة.

ثالثاً، ثمة لدى الأسباط المختلفة تخوفات بشأن البعد القيمي وطابع دولة إسرائيل الديمقراطية الليبرالي. ويبدو أن السبط الرسمي الصهيوني، السبط الحريدي والسبط المتدين الوطني هي أكثر طرفا لتخدي من السبط العربي في كل ما يتعلق بالناحي الثقافية وتأثيراتها المحتملة على نمط الحياة العلماني، ففي المجتمع العربي، وكذلك في المجتمع الحريدي، هناك إقصاء للنساء وعدم مساواة جندرية لا يتماشيان مع الديمقراطية الليبرالية ولا يتسجمان معها كما نثار في السبط المتدين الوطني علامات استتغافهم حول القبول بسلطة الدولة وأسبقية (سيادة) سلطة القانون. ومن جهة أخرى، يعاني السبط العلماني، أيضاً، من نظرة الاستعلاء القيمي حيال الأسباط الأخرى، وهو ما يعكس في تصميم مؤسسات جماهيرية عامة على مثاله وصورتها هو فقط. وللتذكير، فقد تطرق رئيس الدولة في خطابه المذكور، أيضاً، إلى مسألة «تخيير الملكية».

هذه المعوقات الثلاثة، فضلا عن مصاعب أخرى أيضاً - مثل، المنظومة الحزبية السياسية المعقدة في دولة إسرائيل، معارضة سياسية وبرورقراطية وأخرى متوقعة ومحتملة - تكشف مدى تعقيد هذا التحدي بشأن تأسيس «الإسرائيلية المشتركة»، التغيير في بنية علاقات الأغلبية - الأقلية في إسرائيل نحو بنية «الأسباط الأربعة»، يجعل دفع «الإسرائيلية المشتركة»، أمراً ضرورياً وحيوياً. وفوق هذا، فإن الواجهة الحالية التي تتميز بالتعددية القطبية المتزايدة في بنية متعددة الأسباط من شأنها التشجيع على تعميق الشروخ والانفصال والانعزالية بين المجموعات المختلفة، مما يزيد من صعوبة مهمة بلورة «الإسرائيلية المشتركة».

ورغم هذا، ينبغي الإشارة أيضاً إلى الظروف والشروط المشجعة التي تتيح دفع «الإسرائيلية الجديدة»، ومنها، مثلاً، ما يقوله البروفسور سموحه عن أن ثمة للأسباط الأربعة إسرائيلية مشتركة تشمل بضعة أسس، منها: «التعددية الثقافية الدينية، الديمقراطية، دولة الرفاه، أنماط تفكيرية وسلوكية مميزة، تقسيم البلاد، الطابع اليهودي للدولة واللغة العربية»، وهو ما يعني أن ثمة سياسة واضحة مطبقة عملياً في إسرائيل قوامها الاعتراف بالاختلاف الثقافي لدى الأسباط المختلفة وبالتعددية الثقافية والدينية، وهو ما يوفر أساساً للامل بأن في مقدور المجتمع الإسرائيلي الدفع نحو الإسرائيلية المشتركة بتصميم ونجاح، شرطية أن يأخذ المجتمع الإسرائيلي برمته هذه المهمة على عاتقه.



يلعون متحدثاً في مؤتمر هرتسليا ٢٠١٦.

إنشاء مؤسسة وطنية جديدة أيضاً. هي خطوة هامة وحيوية، وخصوصاً على خلفية الشروخ والفجوات العميقة بين الأسباط. ذلك أن التوجه المؤسستاتي من شأنه التقليل من التعلق بتبدل الأشخاص والمزاجات السياسية» والتأثر بهما، حتى وإن كان (التوجه المؤسستاتي) لا يفيها تماماً. وعلاوة على ذلك، وعلى خلفية مظاهر العنصرية والعداء في المجتمع الإسرائيلي، ثمة أهمية سياسية وجماهيرية قصوى لمأسسة سياسات ومؤسسات تدفع نحو الإسرائيلية المشتركة، ذلك أن مجرد القرار بدعم ورعاية مثل هذه الخطوات يعكس اعترافاً رسمياً بالتغيرات الحاصلة في المجتمع الإسرائيلي وصورتها وبالطريق الصحيح لمواجهة إسقاطات هذه التغيرات وتداعياتها.

وتشمل توصيات معهد السياسات والاستراتيجية لدفع الإسرائيلية الجديدة المركبات التالية:

التعليم - جهاز التعليم هو الإطار الأساس الذي يجري بواسطته ومن خلاله صياغة الوعي المدني - الوطني، وبرغم - وربما، بسببها - حقيقة كون جهاز التعليم مقسماً بصورة سطحية ومنفصلة وحقيقية أنه سيبنى كذلك، إلا أن جهاز التعليم هو الأداة المركزية لدفع الإسرائيلية المشتركة، انطلاقاً من احترام حقوق وواجبات جميع الأسباط.

وينبغي على جهاز التعليم أن يدفع نحو تحقيق هدفين اثنين:

تكريس الهوية المركبة - جماعتية، إثنية، ثقافياً ومدنية.

تكريس المساواة بين «الأسباط» بواسطة التمييز التفضيلي في الميزانيات المرسومة لكل طالب.

هذا الهدفان بالإمكان تحقيقهما بواسطة:

تعزيز التعليم العالي المشترك؛

برامج لمعرفة الآخر - تعليم السرديات الصهيونية، الحريدية، العربية والدينية - الوطنية، في جميع المدارس؛

تعديل العمل لتشريع قانون التعليم الجماهيري؛

تعليم ثلاث «لغات أم» لكل طالب في إسرائيل - العبرية، العربية والإنجليزية؛

ترويج ونشر الإسرائيلية المشتركة في المدارس باعتبارها أحد مقاييس النجاح لكل مدرسة؛

«عيد الأعياد» باعتباره خطوة لنشر الإسرائيلية المشتركة في نطاق الحيز الجماهيري العام، بحيث يتم تخني «عيد الأعياد» كعيد إسرائيلي عام وعلى أن تبقى مدينة حيفا مركزاً لهذا العيد، مع تنظيم نشاطات وفعاليات أخرى في إطار هذا العيد في جميع أنحاء البلاد. ويكون هذا عيداً مضموناً دمج جميع مواطني الدولة والتعاون بينهم، من جميع «الأسباط»، بحيث يتم وضع برامج مناسبة تحظى بقبول وموافقة كل سبط منها. وطبقاً لما يقوله فينستسكي - سروسسي، لم تقم أية أمة حديثة بدون دين مدني فاعل، ولا شبه ديني يكفل الناس حتى في مجتمع علماني التعريف والأسس.

عناقيد لوائية - ظهرت خلال السنوات الأخيرة مبادرات محلية لإنشاء «عناقيد» لوائية. تشمل هذه العناقيد بلدات من جميع الأصناف (مدن، قرى، بلدات جماهيرية) ومميزات السكان فيها مختلفة متنوعة (من جميع «الأسباط»). نحن نوصي بمأسسة هذا النموذج من العناقيد اللوائية وتطبيقه في جميع أنحاء البلاد، كوسيلة لتعميق المساواة والعدالة في إعادة التوزيع الاقتصادي - اتخاذ إجراءات وخطوات عملية لدفع المساواة الاقتصادية بين جميع القطاعات السكانية في التجمعات الحضرية وفي الأطراف؛ خلق أماكن عمل جديدة توفر دخلاً لائقاً في مناطق الأطراف؛ تقديم وتشجيع صناعات

أساس لإنشاء الشركة الجديدة - ضمان حفظ وصون هوية كل واحد من القطاعات، مسؤولية مشتركة، إنصاف ومساواة، وبناء إسرائيلية مشتركة. - ينطوي مبدأ ضمان حفظ هوية كل واحد من القطاعات على تصريح واضح بأن محاولة إنشاء ترتيب إسرائيلي جديد لا يعني، البتة، إنشاء «بوقة صهر» جديدة. الترتيب الإسرائيلي الجديد، يمكن أن يقام فقط إذا شعر كل قطاع بالثقة وبأنه قادر على حفظ مكونات هويته، ضمن نسج وطني - مدني أوسع، والثقة بقدرة كل قطاع على صون هويته مشروطة باعتراف مواطني إسرائيل جميعاً بالهوية الجماعية لكل واحد من الأسباط واحترامها.

المبدأ الثاني في الترتيب الذي عرضه رئيس الدولة - المسؤولية المشتركة - يحدد، عملياً، أنه من غير الممكن أن يواصل السبط الرسمي الصهيوني والسبط المتدين - الوطني تحمل العبء الوطني وحدهما فقط. فضمن الترتيب الجديد، حيث يقترب الأسباط الأربعة من بعضهم من حيث الحجم، لا يمكن لسبط معين، أو أكثر، التأي بنفسه عن تحمل العبء والمسؤولية المشتركة عن أمن الدولة وازدهارها.

لكن المسؤولية المشتركة لا يمكن أن تتحقق في ظل التمييز والاضطهاد. ومن هذه الناحية، يشكل المبدأ الثالث - الإنصاف والمساواة - الوجه الآخر

المشتركة. الرامي إلى تحقيق فرص منصفة، متساوية وممكنة للمال لكل إسرائيلي وإسرائيلية. من أي سبط كان - من أجل تحقيق طاقاتهم الإبداعية والإنتاجية هو الشرط المفتاحي ليس لبناء مجتمع شامل، محتو ومحترم فقط، وإنما هو شرط أساس أيضاً لضمان وتحقيق النمو الاقتصادي في دولة إسرائيل. وثمة لتوفير فرص متساوية لتطوير وتحقيق مواهب وقدرات جميع الشبان في البلاد أهمية قصوى، بل دراماتيكية - ليس من أجل الفرد وعلى حياته فقط وليس من أجل النمو الاقتصادي فقط. إن فتح سوق العمل وجعله أكثر منالية ودمج جميع الأسباط في دورات الاقتصاد الإسرائيلي هي عوامل حيوية جداً أيضاً لبناء مساحات تماس والتقاء بين أبناء الأسباط المختلفة وخلق الظروف الضرورية لمعرفة الآخر، التعرف عليه واحترامه في الحيز الإسرائيلي العام، وهو ما يشكل، أيضاً، القاعدة اللازمة لترسيخ وتعزيز الشعور بالمسؤولية

المشتركة.

المبدأ الرابع والأكثر إثارة للتحدي يتمحور حول خلق النسج المشترك - خلق الإسرائيلية المشتركة. الرؤية الصهيونية المؤسسة لدولة إسرائيل لا يمكن أن تبقى الأساس الحصري الوحيد في الحيز الإسرائيلي المتشكل.

بالنسبة للشبان الصهيونيين - هذا لا يعني التخلي عن الحلم الصهيوني، بل مرحلة لأخرى جديدة منه تستدعي أن يقوم أبناء البلاد بتحديد وتعريف رؤية مشتركة تمثل مدمكاً إضافياً جديداً، احتوائياً ودمجياً.

توصيات لدفع «الإسرائيلية المشتركة»

يبدو أن الوقت لم يحن بعد لوضع صياغة دقيقة للرؤية الإسرائيلية واللغة المدنية اللتين ستشكلان أساس الإسرائيلية المشتركة، وعليه، فإن التوصيات المثبتة أدناه بعضها توصيات عملية تجسد القاسم المشترك القائم حالياً بين الأسباط المختلفة وبعضها الآخر يرمي إلى خلق الظروف المواتية لبدء حوار مغاير وأنماط جديدة من الشراكة بين القطاعات والمجموعات المختلفة، فيما يبقى الهدف الأساس هو: دفع الإسرائيلية الجديدة.

ثمة أهمية كبرى للإجراءات المؤسستاتية التي من شأنها تخذير فكرة خبراء معهد السياسات والاستراتيجية بشأن الإسرائيلية المشتركة. فعلياً وتطبيقياً، والمأسسة - التي تعكس في خطوات سياسية محددة، كما في

تعريف: «مؤتمر هرتسليا لميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي» - الذي انعقد في الفترة بين ١٤ حتى ١٦ حزيران الجاري في «المركز المتعدد المجالات» في مدينة هرتسليا، إلى مجموعة واسعة من التلخيصات والاستنتاجات والتوصيات في مجالات اهتمامه وأبحاثه المختلفة والتي تتمحور، أساساً، حول الاستراتيجيات والسياسات الخارجية والأمنية.

وقد أصدر المؤتمر، الذي عقد هذا العام تحت عنوان «ترتيب قومي جديد في إسرائيل حيال التغيرات الإقليمية»، تلخيصاته واستنتاجاته وتوصياته هذه في وثائق خاصة مختلفة، كانت إحداها بعنوان «ترتيب إسرائيلي جديد - من الرؤية إلى الواقع» هي عبارة عن «ملخص مدراء» أعده كل من أليكس مينتس، حاييم فايتسمان، طومي شطاينر، أوري سلونيم وحين أليشع من «معهد السياسات والاستراتيجية» التابع لـ «المركز المتعدد المجالات».

ونقدم فيما يلي ترجمة شبة كاملة لهذه الوثيقة التي تعالج مقترح وضع صيغة جديدة للمواطنة في إسرائيل هي «الإسرائيلية المشتركة»، تعريفها - التحديات التي تطرحها، مضامينها، غاياتها والمعوقات والقيود التي تواجه تحقيقها، وكل هذا تأسيساً على ما عرضه رئيس الدولة، رؤوبين ريفلين، في خطابه في مؤتمر هرتسليا في العام الماضي، ٢٠١٥، بعنوان «الأسباط الأربعة».

«الأسباط الأربعة» و «الإسرائيلية المشتركة»

تبدأ هذه الوثيقة بالتذكير بما كان قد عرضه رئيس الدولة، رؤوبين ريفلين، في خطابه في «مؤتمر هرتسليا ٢٠١٥»، العام الماضي، تحت عنوان «الأسباط الأربعة»، وقال فيه إنه ليس ثمة في إسرائيل اليوم «سبط» واحد يشكل أغلبية واضحة في المجتمع الإسرائيلي، بل هنالك سيورة تتفاعل فيها «الأسباط» الأربعة المركزية معاً: العلماني، الديني الوطني، العربي والحريدي، وهي «أسباط» تختلف عن بعضها اختلافاً جذرياً وجوهرياً، لكنها تقترب من بعضها من حيث الحجم، وعلى مندا، أضاف رئيس الدولة، فإن «بنية الملكية على المجتمع الإسرائيلي وعلى دولة إسرائيل يتغير أمام أعيننا!» ذلك أن «هذه التحولات ستصمم، من جديد، هويتنا كـ «إسرائيليين» وستؤثر تأثيراً عميقاً على طريقة فهمنا لأنفسنا ولبيتنا القومي».

لمواجهة هذه التحولات وإسقاطاتها وانعكاساتها، اقترح رئيس الدولة اعتماد صيغة / رؤية «الإسرائيلية المشتركة»، وبروح هذا الاقتراح، وتحت رعاية رئيس الدولة نفسه، أقام «معهد السياسات والاستراتيجية» ما أسماه «لجنة توجيهية قطرية» للدفع نحو هوية «الإسرائيلية المشتركة» هذه. وهي لجنة مكونة من «ممثل الأسباط الأربعة» المذكورة، ترأسها البروفسور أوريغيل رابخمان والبروفسور أليكس مينتس وعقدت خلال الفترة المنصرمة سلسلة جلسات «أجرت خلالها مداوات عميقة واستمعت إلى آراء مختصين، بغية فحص التحديات التي تضعها هذه الرؤية وسعيها إلى ترجمة الرؤية إلى خطوات وإجراءات عملية تقود إلى تحقيقها».

وعلى هذا، تعرض هذه الوثيقة «التوصيات والاستنتاجات الأساسية التي خلص إليها تقرير معهد السياسات والاستراتيجية، استناداً إلى مداولات اللجنة التوجيهية وبالاستعانة، أيضاً، بأوراق موقف خاصة قدمها إليه ثلاثة من علماء الاجتماع الرائدتين في البلاد هم: البروفسور سامي سموحه، البروفسور فيرد فينستسكي والبروفسور إيتاي عتسويوني».

التحدي ولعبة «مجموع الصفر»

في الشراكة الاجتماعية المتشكلة في إسرائيل، نحو نصف السكان ليسوا شركاء أصلاً من البداية في الرؤية الصهيونية وفي الروح اليهودية - الديمقراطية المؤسسة لدولة إسرائيل. فالسلطان الحريدي والعربي، الذان سيسكلان خلال سنوات معدودة نحو نصف عدد السكان في إسرائيل، يتعرضان للإقصاء النسبي (سواء كان الأمر إرادياً أو غير إرادي) من النقاش العام ومن حياة التيار الإسرائيلي المركزي. وهما غير متساويين في الحقوق، غير متساويين في توزيع الموارد، بل لا يتحملون الأعباء بشكل متساو، لا في المجال الاقتصادي ولا في المجال الأمني. لعبة «مجموع الصفر» تجري بين الأسباط.

تبين المعطيات أنه بالرغم من جهود معينة تم ويتم بذلها في السنوات الأخيرة، إلا أن حجم الاستثمار الوطني في الطالب الواحد بين الحريديم والعرب لا يزال أقل، ثقافتهم ومستوى تعليمهم أقل ملائمة لمتطلبات جهاز التعليم العالي واحتياجات الاختتام العام ولا يزالون يتقاضون أجوراً أقل من زملائهم العلمانيين والمتدينين الوطنيين. وتنعكس هذه المعطيات أيضاً في توزيعه البلدات ضمن تحيليات وزارة الداخلية وتصنيفاتها إلى «عناقيد اجتماعية اقتصادية»، إذ نجد البلدات العربية والحريدية في العناقيد المتدنية (٠ - ٥) بالأساس، ونسبة العلمانيين الأجييين من بينهم الذين يتلقون رواتب حتى الحد الأدنى للأجور هي النسبة الأعلى.

ثمة تلازم وثيق بين الشرخ الإثنو، ثقافي وبين الفجوات الاقتصادية - الاجتماعية وهو يشكل عائقاً أمام تشكيل تكاتف اجتماعي وأمام تهئية رأسمال اجتماعي - وهما من مركبات الأساس لإنشاء الإسرائيلية الجديدة وشروط وجودها وبقائها.

تعمق الفجوات الاجتماعية - الاقتصادية في إسرائيل هو مصدر خطر على المجتمع الإسرائيلي، في نهاية المطاف، يمكن لإسرائيل أن تكون «أمة ناشئة» (startup nation) لجميع مواطنيها، ولا فيسجيزها الفقر والفجوات لتكون دولة عالم ثالث للمجيع.

ما هي «الإسرائيلية المشتركة»؟

الإسرائيلية المشتركة - بروح ما عرضه رئيس الدولة في «خطاب الأسباط» في مؤتمر هرتسليا ٢٠١٥ - هي جادة الصواب، فهي تدعو، من جهة أولى، إلى حفظ الهوية الإثنية، الثقافية، الدينية لجميع القطاعات، وهي تدعو، من الجهة الأخرى، إلى دمج توافقي للهوية الخصوصية لكل قطاع في هوية مدنية شاملة، مشتركة. وعلى هذا، فهي تجسد نهجاً تكاملياً - مدنياً جماعياً وحاوياً للأسباط الأربعة جميعها. المنظومات الأساسية التي تصوغ الوعي وتبلوره هي السببية (القبلية) والتمييز، ويبدو أنها ستبقى على حالها، ومع ذلك، تدعو رؤية رئيس الدولة إلى قاسم قيمي مشترك، لغة مدنية مشتركة ورؤية مشتركة تكون قادرة، معاً، على ربط كل القطاعات وتوحيدها معاً في دولة إسرائيل اليهودية والديمقراطية. لا يدعو رئيس الدولة إلى تشكيل مجموعة واحدة، وإنما إلى تبني قاسم مشترك قيمي، كما يشير البروفسور إيتاي عتسويوني.

في خطابه في مؤتمر هرتسليا ٢٠١٥، عرض رئيس الدولة أيضاً أربعة مبادئ

عقب تبني الحكومة توصيات «لجنة كيميبتس» بشأن «تطبيق أنظمة وقوانين البناء في المجتمع العربي»:

الهيئات التمثيلية للعرب في إسرائيل تتهياً لمواجهة مخطط حكومي لهدم عشرات آلاف البيوت العربية!



تظاهرة في تل ابيب للبلديات العربية احتجاجا على هدم البيوت.

في جلستها الأسبوعية التي عقدت يوم ٢٠١٥/١٢/٢٧ وغرض فيها موضوع «خطة الدعم»، قررت الحكومة. حسبما جاء في بيانها الرسمي، كما نشر على موقعها الرسمي في اليوم نفسه. «تأجيل البحث في الخطة إلى جلسة خاصة تُعقد يوم الأربعاء المقبل». وأضاف البيان الرسمي، بالحرف: «أصدر رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، تعليماته بتشديد وتعزيز ما في الخطة من مركبات تتعلق بتطبيق القانون وبتشجيع البناء إلى أعلى (طوابق) في بلدات الأقيبات» وفي ختام الجلسة اللاحقة، التي عقدها يوم الأربعاء ٢٠١٥/١٢/٣٠ وأقرت فيها هذه «الخطة» أكدت الحكومة في بيانها الرسمي (كما نشر على موقعها الرسمي، أيضا) أنه «في غضون ٣٠ يوما، سيقوم طاقم يترأسه نائب المستشار القانوني للحكومة بتقديم توصيات إلى الحكومة في موضوع فرض أحكام القانون، بحيث تنطرق هذه التوصيات إلى تعزيز فرض وتطبيق قوانين التخطيط والبناء وأحكامها!»

وبعد أربعة أيام من تلك الجلسة، في ٢٠١٦/١/٤، نشرت وسائل إعلام إسرائيلية خبراً «يكشف» عن أن رئيس الحكومة «عين الوزير ياريف ليفين وزيفئ لكن لصياغة جملة من الشروط والمبادئ التوجيهية لتقديم الدعم للوسط العربي. وستتركز توصيات الوزيرين في مسألة فرض القانون والالتزام بتطبيق أحكام قوانين التنظيم والبناء!»

وفي اليوم التالي، يوم ٢٠١٦/١/٥، أجرت إذاعة الجيش الإسرائيلي «غالي تساهل» (ضمن برنامج رازي بركاتي الصباحي) مقابلة مع الوزير ياريف ليفين (سبقتها مقابلة مع عضو الكنيست أيمن عودة حول «أهمية الخطة») أوضح ليفين خلالها، بصريح الكلام وبدون أية مواربة، أن تقديم أي «دعم» مما أقر في «الخطة» سيكون مشروطاً بضمان ما يلي: ١. تطبيق القانون؛ ٢. البناء إلى أعلى؛ ٣. اجتثاث البناء غير القانوني؛ ٤. تشجيع الخدمة المدنية والعسكرية؛ وأكد: «فقط السلطة المحلية (العربية) التي ستتعاون في تنفيذ هذه الشروط هي التي ستحصل على أموال الدعم التي أقرتها الخطة!» وهذا جزء ضئيل فقط مما نشرته، بكثافة نسبية، وسائل إعلام إسرائيلية مختلفة، بما فيها عربية. طوال الأشهر الستة الماضية كلها، حول خطة الهدم هذه وشرط «التعاون» معها للحصول على «الدعم» (نشير، هنا، إلى أن اهتمام وسائل الإعلام الإسرائيلية بهذا الموضوع مبعثه أن «البناء غير القانوني في الوسط العربي» يؤرق منذ سنوات عديدة أوساطا غير قليلة في الطبقة السياسية الإسرائيلية، تشمل يمينها كله وبعض «وسطها» ويسارها، أيضا!).

وعتادها لتنفيذ هذه الأوامر. إضافة إلى فحص الآليات المختلفة لفرض وسائل وأنواع التهريب لمنع البناء غير المرخص. وقد وجدت هذه اللجنة أن «الشرطة تواجه صعوبات جمة لوجستية وأخرى في القيام بمهمة تنفيذ أوامر الهدم في الوسط العربي والدري» وأن «مندوبي الشرطة ادعوا، من ناحيتهم، بأن الصعوبات تكمن أيضا في مضاعات تنفيذ أي قرار هدم وتأثيره على النظام العام، التوقيت وأعداد أفراد الشرطة والقوات الكبيرة التي يجب تجنيدها في حالة تنفيذ أوامر هدم في أماكن معينة!»

ومن التوصيات التي تضمنها تقريرها، أيضا: إقامة «لجنة تنفيذ دائمة»، بمشاركة جميع دوائر الإجراء والتنفيذ والشرطة، من أجل تدرج وتقييم الأوامر العالقة وسلم أولويات تنفيذها في الوبية الشرطة المختلفة في مختلف أنحاء البلاد وإقامة طاقم برئاسة نائب المستشار القانوني للحكومة للقضايا المدنية مهمته «مراقبة ومتابعة تنفيذ أوامر الهدم، تجميد أو إخلاء، حسب المعايير التي اتفق عليها!»

وشددت هذه اللجنة على أن «هنالك حاجة لإيجاد حلول عملية أخرى لتسهيل تنفيذ أوامر الهدم، بدون الحاجة إلى الشرطة، أو بمساعدة قليلة منها!»

الحكومة: إصرار «مبدئي» على مخطط الهدم!

الأمر الأكثر إثارة للقلق والغضب في كل ما يتعلق بقرار الحكومة الإسرائيلية تبني توصيات «لجنة كيميبتس» الآن هو أنه لم يكن قراراً فاجئاً، إطلاقاً، بل كان المخطط نفسه معروفاً وواضحاً منذ أشهر عديدة، على الأقل، حسبما يثبت تسلسل الوقائع المدونة هنا:

فقبل أيام من إقرار الحكومة ما سمي بـ«خطة دعم الوسط العربي» في نهاية كانون الأول من العام الماضي ٢٠١٥، كان من الواضح تماماً أن إقرار هذه «الخطة» (التي تحدثت عن رصد مبلغ اختلفت المصادر حول قيمته: البعض قال إنه ١٠ مليارات شيكل والبعض الآخر قال إنه ١٥ مليار شيكل) لم يكن وليد صدفة، إطلاقاً، وإنما كان جزءاً عضوياً من خطة أوسع وأشمل ترمي، بالأساس، إلى «معالجة مشكلة البناء غير القانوني» (!) في المجتمع العربي من منظور حكومي رسمي. أي، لشن حملة هدم رسمية منظمة، قانونياً وتنظيميا وإجرائيا، على البيوت العربية المبنية بدون تراخيص، والتي تشير التقديرات إلى أن عددها يفوق الخمسين ألف بيتا!

يومية على البناء في البلديات العربية حيث ستعتمد على جهاز بنك معلومات جغرافي محوسب، إذ يجري تصوير البلديات العربية مرات عديدة كل أسبوع بهدف كشف ومتابعة البناء والإضافات على المباني وتعيين البناء غير المرخص بهدف الهدم، فضلا عن هذا، ستتم إقامة وحدة بوليسية خاضة لتنفيذ أوامر/ أعمال الهدم وتخصيص الميزانيات اللازمة لها، كما سيتم منح الشرطة والوزارة المسؤولة حق «استخدام القوة الملائمة من أجل تنفيذ الهدم».

ولم تلتفت «لجنة كيميبتس» والحكومة من بعدها إلى حقيقة أن الغالبية الساحقة مما يسمى «البيوت العربية غير المرخصة» لم يتم بناؤها تجاوزاً وخرقاً لما يسمى «قوانين البناء»، إنما كفعل اضطراري لا بديل آخر عنه حيال سياسات التضييق والخنق المنهجية التي تمارسها المؤسسة الإسرائيلية ضد المواطنين العرب وسلطاتهم المحلية، خصوصا فيما يتعلق بالرفض المتواصل منذ سنوات عديدة لأي توسيع في مناطق النفوذ والبناء في القرى والمدن العربية، عدم تخصيص أراض للبناء والتطوير في البلديات العربية، إضافة إلى الماطلات المنهجية المتواصلة في إقرار الخرائط الهيكلية لهذه القرى والمدن والمخططات التفصيلية لإقامة مناطق سكنية جديدة، وهو ما يفلق الإمكانيات إغلاقا تاما أمام المواطنين، وخصوصا الأزواج الشابة الجديدة التي تبحث عن بيت يكون ماوي لها ولعائلاتها الجديدة.

وعلى سبيل المثال، فقط، فقد تمت المصادقة في لواء الشمال (الجليل والساحل) خلال العام ٢٠١٣ على ٢٢٨٢٣ مخططا لوحدات سكنية جديدة، كان بينها ١٢٤١ وحدة سكنية فقط في ٨ بلدات عربية، فقط. هذا، مع العلم أن ٥٢٪ من المواطنين في لواء الشمال هم من المواطنين العرب يسكنون في ٨٣ بلدة!

وكانت «لجنة كيميبتس» هذه قد عينت في أواسط شهر كانون الأول من العام ٢٠١٥ للبحث في «مسألة البناء غير المرخص» وأنيطت رئاستها بالمحامي إيزر كيميبتس، نائب المستشار القانوني للحكومة، وبعضوية كل من نائب المدعي العام للقضايا الجزائية، ممثل عن سلطة أراضي إسرائيل»، ممثل عن شرطة إسرائيل وممثل عن وزارة الداخلية، وأوكلت إلى اللجنة مهمة «مسح الوضع القائم للبناء غير المرخص وطرق معالجة هذه الظاهرة». أهم ما ناقشته «لجنة كيميبتس» هذه كان قضية ضبط وتنفيذ أوامر الهدم، بعد استعراض المعطيات حول أوامر الهدم في السنوات الأخيرة، أعدادها ووتائر تنفيذها، فحس مدى حجم وجاهرية قوات الشرطة واستعداداتها

مقابلة خاصة مع المدير العام السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية

البروفسور شلومو أفينيري لـ«المتشهد الإسرائيلي»: تركيا ستحاول تحريك المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين لكن احتمالات نجاحها ليست كبيرة

كتب بلال ضاهر:

أعلنت إسرائيل وتركيا، أول من أمس الأحد، أن طاقمَي المفاوضات من قبلهما توصلا إلى اتفاق مصالحة بين الدولتين، بعد ست سنوات من تدهور العلاقات الدبلوماسية في أعقاب مهاجمة سلاح البحرية الإسرائيلي لأسطول الحرية لكسر الحصار عن غزة ومقتل عشرة نشطاء أتركاء كانوا على متن السفينة «مافي مرمرة»، في نهاية أيار العام ٢٠١٠.

وصرح رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، خلال لقائه مع وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، في روما أمس، الاثنين، أنه ستكون لاتفاق المصالحة هذا «تأثير إيجابي هائل على الاقتصاد الإسرائيلي». واطلع نتنياهو كيري على تفاصيل الاتفاق مع تركيا. وعبر نتنياهو عن شكره لنائب الرئيس الأميركي، جوزيف بايدن، على مساعدته في التوصل إلى الاتفاق مع تركيا.

وتوجه نتنياهو إلى روما بهدف عقد لقاءات مع كيري ورئيس الحكومة الإيطالية، ماثيو رينتزي، ووزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي، فديريكا موغيريني، في محاولة لتخفيف الانتقادات التي يتضمنها تقرير للرباعية الدولية لإسرائيل بسبب الجمود في العملية السياسية مع الفلسطينيين والتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية. ويتوقع صدور التقرير قريبا.

من جهة أخرى امتنعت إسرائيل عن التعقيب على نتيجة الاستفتاء الشعبي في بريطانيا، وقرار البريطانيين بالخروج من الاتحاد الأوروبي.

حول هذه المواضيع، أجرى «المتشهد الإسرائيلي» مقابلة خاصة مع مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية أثناء ولاية حكومة إسحق رابين، البروفسور شلومو أفينيري.

(*) «المتشهد الإسرائيلي»: ما هي المصالح الإسرائيلية والتركية التي أدت إلى التوصل إلى اتفاق المصالحة بين الدولتين؟

أفينيري: «واضح أن المواقف التركية من الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني لم تتغير. لكن يوجد لتركيا وإسرائيل، وخاصة في الوضع الحالي في الدول العربية، اهتمام ومصلحة بان تنظران إلى نفسيهما على أنهما عامل استقرار. وهناك مصالح مشتركة في المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية. واضح أن النزاع والقطيعة بين الدولتين الحقا ضررا بهما، وربما استغرق الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، بعض الوقت كي يدرك أن هذا أمر أضر بتركيya أيضا. لكن لسعدني أن كلا الجانبين نفذا عدة خطوات وكلاهما قدما تنازلات ليس بسيطة».

(*) قال الوزير الإسرائيلي، يوئاف غلانت، للإذاعة العامة الإسرائيلية، أمس، إن هذا الاتفاق أهمية أمنية واقتصادية. هل بإمكانك أن توضح ذلك؟ أفينيري: «واضح أنه توجد لإسرائيل وتركيا مصالح اقتصادية، تتعلق بالسياحة خصوصا، وكلتا الدولتين تضررتا في هذه الناحية بسبب القطيعة

بينهما وفي الموضوع الأمني، واضح أنه توجد لكل من الدولتين مصلحة في التعاون بينهما مقابل المتطرفين في صفوف الحركات الإسلامية».

(*) هل هذا مرتبط بإيران أيضا؟

أفينيري: «لست متأكدا من ذلك».

(*) هل يتوقع أن تلعب تركيا، الآن، بعد المصالحة، دورا في تحريك عملية سياسية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية؟

أفينيري: «يبدو لي أنه من الصعب التنبؤ بامر كهذا، لأن المشاكل بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية عميقة. ونحن لسنا بحاجة إلى وسطاء، ونعرف ما هي الفجوات. رغم ذلك، فإني أقدر أن الأترك سيحاولون القيام بذلك، وسأرحب بهم إذا نجحوا في ذلك، لكنني لا اعتقد أن ثمة احتمالا كبيرا لحصول أمر كهذا».

(*) فيما يتعلق بنتائج الاستفتاء الشعبي في بريطانيا. لماذا امتنعت إسرائيل من التطرق إلى هذه النتائج والقرار بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؟

أفينيري: «أولا، لأن هذه مسألة بريطانية أوروبية داخلية، ولا يتعين على حكومة إسرائيل أن تعبر عن موقف أو رأي حيالها. من الجهة الثانية، فإن حكومة بريطانيا هي حكومة تتعامل بود مع إسرائيل، كما أن بين الأصوات التي دعت إلى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، توجد أصوات عنصرية للغاية، وليس صدفة أن الغالبية العظمى من يهود بريطانيا أيدوا البقاء في

الاتحاد الأوروبي.»

(*) هل سنؤثر نتيجة الاستفتاء على إسرائيل؟

أفينيري: «لا يبدو لي أنه سيكون لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تأثير على إسرائيل، بالطبع سيكون هناك تأثير اقتصادي، لكن بما أن بريطانيا كانت بين دول الاتحاد الأوروبي المؤيدة لإسرائيل، فإنه ربما سيكون لغياب بريطانيا عن الاتحاد أهمية سياسية. وأنا أتوقع أن يقدم الاتحاد الأوروبي في السنوات المقبلة على خطوات جوهرية أكثر من مجرد اقتراحات كهذه أو تلك في موضوع إسرائيل - فلسطين، وهي لم تؤثر حتى الآن ولا اعتقد أنها ستؤثر في المستقبل».

(*) نتنياهو يزور روما حاليا في محاولة لتخفيف حدة تقرير الرباعية الدولية حول الجمود في العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين والاستيطان.

ماذا يتوقع أن يحقق نتنياهو؟

أفينيري: «لا أعرف. لكن الحراك داخل الرباعية الدولية لا يتطرق إلى العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين فقط. وإنما هذا حراك بين القوى العظمى التي تشكل الرباعية الدولية. واعتقد أنه بسبب ما يحدث في أوروبا الآن، فإن الرباعية الدولية نفسها لا تعرف كيف ستتوصل إلى إجماع بين مركباتها. وفي نهاية الأمر، فإن ما ستقوله الرباعية الدولية، سيكون في مستوى التصريحات. ونحن نعرف أن الأمور أصعب بكثير في المستوى العملي».

«المشهد» الاقتصادي

موجز اقتصادي

معدل الرواتب الرسمي يسجل ذروة في آذار

سجل معدل الرواتب العام الرسمي في شهر آذار الماضي ذروة جديدة، بقمزة عن حاجز ١٠ آلاف شيكل، وسجل ١٠١٢٨ شيكلا غير صاف (حوالي ٢٦٥٠ دولار)، بزيادة بنسبة ٤٫٥٪، عن الشهر الذي سبقه، إلا أن معدل الرواتب الفعلي يبقى دائما تقريبا ثلثي هذا المعدل العام الذي يجري احتسابه بشكل جارف، إذ يتم احتساب اجمالي الرواتب وتقسّم على عدد العاملين، بينما الفجوات في الرواتب تبقى كبيرة جدا، ما يجعل المعدل الرسمي بعيدا عن الواقع الفعلي.

وقال مكتب الإحصاء المركزي في تقريره الصادر في الشهر الجاري، إن معدل الرواتب في شهر شباط الماضي، بلغ ٩٦١٢ شيكلا (٢٥٦٦ دولار)، إلا أن عدد العاملين في شهر آذار ارتفع بنسبة ٤٫٤٤ ٪، وهو ما يعادل ١٥ ألف وظيفة جديدة، ليسجل عدد المنخرطين في سوق العمل، في شهر آذار ذروة جديدة، ٣٫٥ مليون شخص.

ومن بين التفاصيل التي نشرت في التقرير، أن عدد العاملين في مجال التربية التعليم، على كافة مستوياته وتشعباته، بلغ ٥٠٣ آلاف عامل، وهو أكبر قطاع عمل. بينما في قطاع التجارة، بلغ عدد العاملين ٤٦٦ ألفا، وفي قطاع الصحة ٣٩٤ ألفا، وفي قطاع الخدمات الاجتماعية والرئاه ٣٤٥ ألفا، من جهة أخرى، فقد بلغ عدد العاملين في القطاع العام قرابة ٦٥٠ ألف عامل (يشمل عاملين في قطاعات سبق ذكرها هنا)، وهو ما يشكل قرابة ١٩٪ من إجمالي العاملين. ويبلغ معدل الرواتب في القطاع العام ٩٦٠٠ شيكل، وهو ما يعادل ٥٥١٢ دولارا.

إلا أن معدل الرواتب الفعلي بالكاد قفز عن حاجز ٧ آلاف شيكل، وحسب التقدير فقد بلغ ٧٠٧٠ شيكلا، وهو ما يعادل ١٨٥٠ دولارا. ويبلغ الحد الأدنى للرواتب حتى نهاية الشهر الجاري ٤٦٥٠ شيكلا (١٢١٧ دولار) وسيرتفع في الشهر المقبل تموز إلى مستوى ٤٨٦٥ شيكلا (١٣٦٣ دولار)، ومن المفترض أن يرتفع مجددا في مطلع العام المقبل ٢٠١٧ إلى مستوى ٥ آلاف شيكل (١٣٠٨ دولارات).

كحلون يعارض إقامة كازينو في إسرائيل

أعلن وزير المالية موشيه كحلون، باسم حزبه «كولانو» (١٠ نواب)، رفضهم لمشروع قانون يسمح له وزير السياحة ياريف ليفين، بيسمج بإقامة كازينو في إسرائيل، ضمن مواصفات معينة، وكما يبدو سيكون في مدينة إيلات الواقعة على خليج العقبة.

ويضم كحلون بذلك إلى موقف الأحزاب الدينية، وأيضا لكتل في المعارضة، خلافا لموقف رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو، المتحمس جدا لإقامة كازينو، بزعم أن هذا يشجع السياحة إلى إيلات.

وتسعى إسرائيل منذ سنوات، إلى انعاش السياحة في مدينة إيلات على خليج العقبة، المحاصرة في منطقتين سياحيتين، أقل منها تكلفة، طابا المصرية التي تواجه تراجعها بفعل الأوضاع الأمنية في صحراء سيناء، بينما مدينة العقبة الأردنية ومنطقتها، من المتوقع أن تشهد تطورا سياحيا كبيرا في السنوات المقبلة. وترى أوساط في إسرائيل أن فتح كازينو قد يشجع أيضا السياحة الداخلية نحو إيلات.

وقد توجه نتانياهو في خريف العام الماضي إلى وزير السياحة ياريف ليفين، ووزير المواصلات يسررائيل كاتس، طالبا منهما أن يخصصا مجددا إمكانية إقامة كازينو في إيلات، وكان نتانياهو قد أقدم على محاولة كهذه في الحكومة قبل السابقة، إلا أنه واجه عقبات كثيرة من عدة جهات، من بينها المتدينون المتزمتون، وجهات اقتصادية أخرى، وحسب المصادر الإسرائيلية فإن عقبات الماضي ما تزال قائمة في وجه محاولة كهذه.

ويرفض المتدينون المتزمتون (الحريديم) فتح «كازينو» في إسرائيل رغم محاولات كثيرة، ويطلب المتدينون أن تبقى المراهنات تحت إشراف ومراقبة المؤسسة الرسمية، وحتى أن كل تغيير في أشكال السحب في المركزين القائمين بحاجة إلى موافقة مباشرة من وزير المالية.

وقال كحلون إنه يعارض إقامة كازينو، خاصة وأنه أقام مع توليه منصب وزير المالية قبل أكثر من عام، طاكما في وزارته، لفحص سنبل تقليص حجم المراهنات المرخصة، وقالت أنباء إن كحلون ينوي الطلب من مركز المراهنات الرسمي، التابع لمركز الحكم المحلي، التوقف عن تفعيل مكاتب مراهنات الكترونية نظرا لمخاطر الادمان عليها.

١٠٠ مليون شيكل لدعم دراسة الأثيوبيين في التعليم العالي

خصص مجلس التعليم العالي الإسرائيلي في الأسبوع الماضي ١٠٠ مليون شيكل، ما يعادل ٢٦١٥ مليون دولار، لدعم المهاجرين الأثيوبيين اليهود، للانخراط في التعليم العالي، نظرا لأوضاعهم الاقتصادية الاجتماعية المتدنية، وانتشار الفقر بينهم.

وتعد هذه ميزانية ضخمة، نظرا لعدد الأثيوبيين الاجمالي من كافة الشرائح العبرية- ١٦٠ الف نسمة، وهم يشكلون قرابة ٢٪ من إجمالي السكان.

ويقول مجلس التعليم العالي إن نسبة الطلاب الأثيوبيين من إجمالي الطلاب المنخرطين في جهاز التعليم العالي (١٠٪)، وهي نصف نسبتهم من بين جيل الدراسة العليا، وأن نسبتهم للقب الثاني تحبب إلى ٥٠ ٪ (نصف بالملئة)، بينما نسبتهم في اللقب الثالث بلغت (٠ ٪) (واحد بالألف).

ويعد المهاجرون الأثيوبيون الشريحة الأكثر فقرا ويؤسا في المجتمع اليهودي الإسرائيلي، ونسب الفقر بينهم أضعاف نسبتها بين اليهود الإسكتاز، كما أنهم يواجهون مظاهر نهدهم في المجتمع الإسرائيلي بسبب لون بشرتهم ومنشأهم.

وتدل تقارير حول ظاهرة الانتحار التي تظهر تباعا، ومنها الأخير الذي ظهر في الأشهر الأخيرة، أن قرابة ٥٥٪ من إجمالي المنتحرين هم من المهاجرين من أثيوبيا وحدها، أي قرابة ٣ أضعاف نسبتهم بين السكان.

(تقديم: أقرت الحكومة الإسرائيلية في جلستها يوم الأحد ١٩ حزيران الجاري، خطة أشرف عليها الوزيران ياريف ليفين وكريّف الكين، بتكليف من رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو، لتكثيف ملاحقة البناء غير المرخص في البلديات العبرية، وتكثيف تنفيذ أوامر الهدم؛ إذ اشتراط نتانياهو اقرار هذه الخطة، قبل الاقرار النهائي لخطة ما يسمى «عم الأقلية»، التي أقرتها حكومته من حيث المبدأ، قبل ستة أشهر، وتبين لاحقا أنها أقل مما أعلن بداية، ولا تفي بالفرض.

وبينما ادعت الحكومة أن الميزانية الاجمالية في السنوات الخمس التي ستطبق فيها الخطة، تبلغ ١٥ مليار شيكل - ٣٫٨ مليار دولار- فإن وزير المالية موشيه كحلون اعترف بان الغالبية الساحقة من هذه الميزانية موجودة أصلا في الموازنة السنوية العامة، وأن الزيادة لا تتعدى ٢٫٥ مليار شيكل. بينما اكدت أبحاث خبراء أن الميزانية ككل لا تتعدى ٥ مليارات شيكل، وإن القسم الإضافي منها لا يتعدى (٥١ مليار شيكل) في مرحلة ما، في جلسة الحكومة، انفجر الوزراء بالضحك، وهذا كان في ذروة البحث المشموم حول البناء غير المرخص في البلديات العبرية.

فكما نذكر، في نهاية شهر كانون الأول الماضي، صادقت الحكومة على خطة خماسية تاريخية لتطوِير الجمهور العربي، مع ميزانية من ١٢ مليار شيكل (الرقم حسب ما ورد في المقال)، وتمت المصادقة بعد ثلاث جلسات تفجرت الواحدة تلو الأخرى، بسبب رفض وزراء الليكود المتطرفين المصادقة على تحويل الميزانيات للجمهور العربي في إسرائيل.

في نهاية المطاف تمت المصادقة على الخطة، ولكن وتحفظ واحد، تجميد مليار شيكل من الخطة التي خصصت لمسألة التنظيم والبناء، إلى حين تجد الدولة حلا للبناء غير المرخص في البلديات العبرية، ورفض الوزيران كرئيف الكين وياريف ليفين تحويل الاموال إلى البلديات العبرية، طالما أنه لم تتم معاقبة العرب على البناء غير المرخص، رغم أن هذه البلديات مكتظة، وهي الأضعف من بين جميع البلديات إسرائيل.

وفي الحقيقة، فإن البناء غير المرخص بات ظاهرة سيئة ومسيئة في البلديات العبرية، ولا توجد تقديرات دقيقة لعدد المباني غير المرخصة في هذه البلديات، ولكن كما يبدو يجري الحديث عن آلاف البيوت.

وفي الحقيقة أيضا، أن البناء غير المرخص انعكاس واضح لأجواء الانفلات التي تسود قسما من البلديات العبرية، التي لا قيمة فيها للانصياع للقوانين.

وتقول الحقيقة أيضا: إن المتضررين الأساسيين من البناء غير المرخص هم المواطنون العرب، لأن البناء غير المرخص يأتي على حساب أراض عامة وبنى تحتية، ولا يسمح للبلدات بالتطور كما هو مطلوب، بينما مدارس مراكز جماهيرية وشق شوارع. ولكن الحقيقة أيضا هي أن قسما ملحوظا من البناء غير المرخص هو بناء اللامفر، لأن البلديات العبرية تخفتن من نقص الأراضي، إذ لا تسمح الدولة لهذه البلديات بتوسيع مناطق نفوذها؛ ولأنه لا توجد في البلديات العبرية خرائط هيكلية تسمح بالبناء المرخص؛ ولأن السلطات المحلية العبرية ضعيفة، ولا تستطيع إجراء تخطيط وتطوير، أو فرض القانون.

والحقيقة بالمتحصر، أن البناء غير المرخص يتفشى في البلدات العبرية، لأنها بلدات فقيرة ومهملة، من دون ادارة، ومن دون موارد، ومن دون أراض فارغة. وجزء من هذه الأسباب، على الأقل، تحق من خلفها الغالبية اليهودية الغنية في دولة إسرائيل، التي سمحت على مر السنين بخنق البلديات العبرية، من دون أراض ومن دون موارد، وبعد كل هذا، معاقبة العرب على نتائج الاعمال هذه.

اشتراط غريب

والآن جاءت الحكومة لتغير التوجه العقابي، مع قرار تاريخي أقرته وزارة المالية وديوان رئاسة الوزراء، من خلال الخطة الخماسية للجمهور العربي، ومع قرار اضافي لمعالجة البناء غير المرخص في البلديات العبرية، ولكن بطريقة بناءة. فالطاقم الوزاري برئاسة نائب المستشار القانوني للحكومة، إيرز كمينيتس، قدم توصيات لزيادة اجراءات تطبيق القانون ضد البناء غير المرخص في كل دولة إسرائيل، ولكن واضح للجميع أن أساس المشكلة موجودة في البلديات العبرية.

ولاحظ طاقم كمينيتس أن السلطات العبرية تعاني من تمييز في الموارد، في مجال العمل على تطبيق القانون ضد البناء غير المرخص، وبالاساس في مجال صلاحيات السلطات المحلية، إذ فقط لأربع بلديات عبرية توجد صلاحيات في مجال التنظيم

اللحظة التي انفجر فيها الوزراء بالضحك!

***لم تكن الرغبة في وقف البناء غير المرخص في البلدات العبرية وراء الخطة التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية**

والقاضية بوقف نقل الميزانيات للبلدات العبرية بل مجرد الرغبة في معاقبتها فقط لكونها بلدات عبرية*



تظاهرة في تل أبيب ضد هدم البيوت العبرية.

والبناء، من خلال لجان تنظيم وبناء خاصة بها. ولكن من دون صلاحيات لفرض القانون، فمن الصعب الادعاء ضد السلطات المحلية العبرية بأنها لا تبدي مسؤولية تجاه قضايا البناء.

كما أن طاقم كمينيتس لاحظ أنه لا توجد تقريبا أنظمة تطبيق القانون ضد البناء غير المرخص بسبب صعوبة تطبيق اجراءات القانون، وبالاساس في المسار الجنائي، واصدار أوامر الهدم، فالمحاكم تصدر أوامر هدم، ولكن لا يتم تنفيذها، ولربما بسبب خوف الشرطة من إثارة الأجواء في البلديات العبرية، أو لأسباب أخرى.

وعلى ضوء هذا، فقد أوصى طاقم كمينيتس بتغيير التوجه القائم، بداية أوصى بالانتقال في تطبيق القانون من المسار الجنائي إلى المسار الاداري اساسا، بمعنى فرض غرامات، بدلا من أوامر هدم، وإبقاء المسار الجنائي بمعنى الهدم، فقط للقضايا الأشد خطورة، وثانيا تسليم السلطات المحلية العبرية صلاحيات، من خلال إقامة ٢٢ لجنة تنظيم وبناء محلية جديدة في البلديات العبرية. وثالثا، اتباع نهج العصا والجزرة، بحيث يتم اختيار السلطات العبرية بحسب قدرتها على تطبيق القانون، ومن نتج في تطبيق القانون ستحصل على الحق بإقامة لجنة في منطقة نفوذها، إضافة إلى موارد ملائمة، ومن لا تطبق القانون بشكل مقنع، فإنها ستلتقى ضربات، وستتولى الأمور لجنة التنظيم والبناء القطرية (العامة)، وستطبق القانون بدلا منها، وهذا يعد مساب صلاحيات رئيس السلطة، ورابعا، مساعدة السلطات العبرية على التغلب على النقص في الموارد، وفي اعداد واقرار الخرائط الهيكلية، وفي الأراضي، التي هي أسباب اساسية للبناء غير المرخص، وهذه هي ميزانية المليار شيكل التي تم تخييرها.

أما خامسا فهو زيادة قدرة الدولة على تطبيق القانون في مجال التنظيم والبناء من خلال تعزيز وتقوية الوحدات القطرية، مع منحها صلاحيات وموارد، وسادسا، إلغاء سياسة العصا والجزرة، في ما يتعلق بالعلاقة بين زيادة تطبيق القانون ضد البناء غير المرخص في البلديات العبرية، وبين مسألة نقل مليار شيكل، للمساعدة في مسألة الأراضي والموارد لإعداد الخرائط الهيكلية في هذه البلدات.

والشرط السادس قائم من قبل أن طالب به الوزيران الكين وليفيين في شهر كانون الأول الماضي، وها هو يلفي الآن، وحول هذا كان البحث متوترا في جلسة الحكومة، إذ طالب وزراء الليكود المتطرفون بالاستمرار بهذا الشرط، وعدم تحويل مليار شيكل، إلى حين سن القوانين التي تضمن زيادة الاجراءات لتطبيق القانون ضد البناء غير المرخص.

ولاحظ الوزراء أن هذا الشرط غريب، لأنه لماذا سيكون من الصعب على ائتلاف يرتكز على ٦٦ عضو كنيست أن يمرر القوانين التي يريدها، وقد تلوى الوزيران الكين وليفيين، في محاولة الإبقاء على هذا الشرط، بدوى أن الشرط سيجبر أعضاء الكنيست العرب على تأييد زيادة الاجراءات لتطبيق القانون ضد البناء غير المرخص، لأنه من دون هذا، فإن البلديات العبرية لن تحصل على المياري شيكل، المخصصة للمساعدة في الحصول على الأراضي، واعداد الخرائط الهيكلية.

لكن من الواضح أن أعضاء الكنيست العرب لن يؤيدوا هذه التشريعات، وفي المقابل من الواضح أن الائتلاف الجميني لن يرتكز على أصوات أعضاء الكنيست العرب من أجل تمرير القوانين التي يريدها.

في هذه المرحلة، اضطر الوزير الكين للاعتراف بأن تخوفه ليس نابعا من تأييد أو عدم تأييد أعضاء الكنيست العرب للقانون المقترح، وإنما عدم وجود تأييد من أعضاء كنيست من الليكود لهذا القانون. وقد ذكر الكين بالبناء غير المرخص القائم أيضا في القطاع الزراعي، وفي المجالس الإقليمية (بقصد اليهودية)، وأعرب عن تخوفه من أن رؤساء المجالس الإقليمية (تضم عدة قرى صغيرة)، سيضغطون على أعضاء كنيست من حزب الليكود، كي يمنعوا تشديد الاجراءات ضد البناء غير المرخص في إسرائيل. حينها سأل وزير الداخلية أرييه درعي: “حسنا، إذا كانت المشكلة هي مدى تأييد نواب الليكود، بسبب الرغبة بالدفاع عن البناء غير المرخص في المجالس الإقليمية، فإن لماذا تريد معاقبة البلديات العبرية، وأن تسحب منها ميزانية مليار شيكل لسبب كهذا؟“

وكانت هذه هي اللحظة التي انفجر فيها الوزراء بالضحك، لأنه كان واضحا أن العفريت سيخرج من القمقم، بمعنى أنه ليس العرب هم من يشكلون خطرا على سن قانون تطبيق القانون ضد البناء غير المرخص، وإنما اليهود الأقوياء في المجالس الإقليمية. ولم تكن الرغبة في تطبيق قانون البناء هي التي تحق وراء اشتراط تحويل ميزانية مليار شيكل إلى البلديات العبرية، وإنما مجرد الرغبة بمعاقبة البلديات العبرية لكونها عبرية.

وهذا الضحك رجع كفة الميزان. وقررت الحكومة أنه في حال وجدت صعوبات في اقرار القانون المقترح، يستطيع رئيس الوزراء ووزير المالية، فحص إمكانية تحويل المليار شيكل إلى البلديات العبرية، من دون القانون، ولكن هذا يبقى متعلقا بهما.

(ترجمة خاصة عن صحيفة “ذي ماركر“)

المستوردون العشرة الكبار في قطاع الأغذية سجلوا إجمالي أرباح في ٢٠١٣ بقيمة ١٣٠ مليون دولار!

«العالم الحلو» لـ«الاستيراد الحصري» في إسرائيل!

شركة «فوليبا» غير المعروفة، وعائلة عيزرا، التي تسيطر على شركة «نيطو»، وبرعاية الاحتكارات المصرية للاستيراد، فإن غالبية هذه العائلات تتمتع بأرباح ضخمة بعشرات النسب المئوية.

ويقول مسؤولون في قطاع الأغذية (إن أولئك الذين هم مستوردون وأيضا منتجون، هم أيضا في بعض الأحيان الموزعون، وهذا يشكل سقطا على شبكات التسوق، التي ليس باستطاعتها شراء هذه المنتجات من جهة أخرى، أو أن يبراسوا الضغط للحصول على أسعار أقل، وفي الحالات التي يستورد فيها عدة مستوردين بضائع مشابهة، فإنهم ينسقون في ما بينهم الأسعار، وفي بعض الحالات هناك منافسات وهمية، مثل في حالة استيراد الأجيان. أما المستوردون الذين هم في ذات الوقت أصحاب شبكات تسوق، مثل «رامي ليفي» و«شوبر سال»، فإنهم ملزمون بتخفيض الأسعار لغرض المنافسة، ومستوردون خاصون لا يستطيعون استيراد بضاعة أقل جودة، لأنهم لا يستطيعون تسويقها للجمهور، بينما شبكات التسوق بإمكانها استيراد بضائع أقل جودة، لأنها تسوقها بذاتها في مجتمعاتها.»

حتى حملة الاحتجاجات الشعبية (التي اندلعت في صيف ٢٠١١)، تهادبت مستوردي المواد الغذائية، الذين قسم منهم يحرصون على رفع الأسعار في حال ارتفع سعر صرف الدولار أمام الشيكسل، ولكنهم «ينسون» تخفيضها حينما يتراجع سعر الصرف. ولكون غالبيتهم يعملون ضمن شركات خاصة، فإن من الصعب متابعتهم دائما، ونحن نعرف فقط المنتجات التي يرسلونها إلى الواجهة عبر الإعلانات الملونة، إلا أن تقاريرهم لسلطة ضريبة الدخل تظهر الأرباح فوق العادة، بمئات النسب المئوية، مقارنة بمستثمرين آخرين.

في العام ٢٠١٣ وحده، سجل المستوردون العشرة الكبار في قطاع الأغذية إجمالي أرباح بقيمة نصف مليار شيكل (١٣٠ مليون دولار)، وهذا موجب بحث أجرته وزارة المالية، وأجرت فيه تحليلا لنمو نسب أرباح المستوردين بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠١٢، وجرى احتساب نسبة الأرباح، قبل دفع الضرائب، ولكن بعد تسديد كافة المصاريف، بما فيها «رواتب» المدراء، الذين هم بحد ذاتهم اصحاب أسهم في الشركة. ويتضح من التقرير أن نسبة الأرباح ارتفعت بنسبة ٢٣٠٪ بين العامين المذكورين.

وجاء في البحث أن تحليل المعطيات تدل على أن الأرباح عالية، وحتى

(ترجمة بتصرف- عن المجلة الشهرية لصحيفة “ذي ماركر“)

تحقيق سابق لـ "مولاد"

«وحدة الاستيطان» في «الهستدروت الصهيونية العالمية»- الخزينة السرية لليمين الاستيطاني



غول الاستيطان .. في كل مكان.

وقد جرت في الأعوام الأخيرة محاولات عديدة ومتكررة للكشف عن الميزانية الحقيقية لـ «وحدة الاستيطان» وإخضاعها للرقابة والشفافية، إلا أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل، وذلك على الرغم من أن المسؤولية المباشرة عن عملها انتقلت قبل عدة سنوات إلى ديوان رئيس الحكومة، ووفقا للتقديرات فإن هذه الخطوة (نقل المسؤولية) استهدفت تقليص عدد المطلعين على طابع وحجم نشاط «الوحدة»، إلى أدنى حد ممكن. ففي نيسان ٢٠١٤ حاولت وزيرة العدل تسيبي ليفني دفع المصادقة على أمر بإخضاع ميزانية «وحدة الاستيطان» للرقابة والشفافية، غير أن رئيس لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست، دافيد روتيم، أحبط هذا التحرك. وتجدر الإشارة إلى أن عضو الكنيست روتيم، وهو محام في مهنته، سبق أن مثل «الوحدة» فيها مضى، ويقر أعضاء الكنيست الذين يعارضون كشف ميزانية «الوحدة» بانهم يفعلون ذلك بهدف إحباط أي تشويش أو عرقلة لأنشطة البناء الاستيطاني التوسعي.

بيتنا» وأبيده علنا. كذلك فإن مدير عام «الوحدة» المحامي يارون بن عزرا،، تولى هذا المنصب في إطار تعيين سياسي من جانب ليبرمان، وقد مثل بن عزرا حزب «إسرائيل بيتنا» في لجنة الانتخابات المركزية، وكانت المحامية تاليا ساسون، قد كشفت في تقرير موسع حول المواقع الاستيطانية غير القانونية في الضفة الغربية، نشر في العام ٢٠٠٥، عن التجاوزات والتفجرات القانونية الخطيرة في عمل «وحدة الاستيطان»، مشيرة إلى ضلوع «الوحدة» في تمويل إقامة عدد كبير من هذه المواقع الاستيطانية من دون الحصول على موافقة المستوى السياسي المخول. وأكدت الحكومة في قرار اتخذته في تموز ٢٠٠٩، أنه يتعين على «وحدة الاستيطان» الحصول على موافقة من المستوى السياسي لخطة عملها السنوية المتعلقة بالبناء في «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية)، غير أن الوحدة لم تقم نهائيا بعرض مثل هذه الموافقة الضرورية أمام أعضاء لجنة المالية الذين يصادقون على التحويلات المالية لأغراض البناء في «المناطق».

الحكومة الإسرائيلية تقر تحويل ٨٢ مليون شيكل «هبات إضافية لمرة واحدة» للمستوطنات في الضفة الغربية:

تميز حكوميّ منهجي ومتواصل لصالح المستوطنات وسكانها على حساب بلدات الأطراف والوسط وسكانها!

«تحقيق «مركز مولاد»: في العام الماضي بلغت مخصصات الدولة (الحكومة) لكل فرد من سكان المستوطنات ما يعادل ١٢٨٪ من مخصصاتها للفرد الواحد من سكان منطقة الجليل و ٢٠٠٪ (ضعفان!)

من مخصصاتها للفرد الواحد من سكان منطقة وسط البلاد!»: تقرير «ماكرو»: مجموع ما يحصل عليه المستوطن الواحد من الدولة يزيد بـ ١٦٠٪ عما يحصل عليه المواطن في داخل إسرائيل!»:

حرب «الجرف الصامد» العدوانية على قطاع غزة، دفع «قسم الاستيطان» ما نسبته ١٠٪ فقط من ميزانيته للبلدات اليهودية في جنوب البلاد (عند الحدود مع قطاع غزة)، وبلغ حجم مخصصات «قسم الاستيطان» للمواطن اليهودي في الجنوب ٢٦ شيكل فقط، بينما بلغ حجم مخصصاته للمستوطنين في «جبل الخليل» ١٩٦ شيكلا للمستوطن الواحد! وكذلك في ميزانية «المناعة الاجتماعية»: حصل كل فرد من سكان المستوطنات على مبلغ يعادل ١٠ أضعاف (!) ما حصل عليه كل فرد كم سكان جنوب إسرائيل (اليهود).

البناء: يبلغ حجم البناء الحكومي الإجمالي في مستوطنات الضفة الغربية أكثر من ضعفي حجمه في داخل إسرائيل، وهو مبلغ يزيد باستمرار كل عام، حتى أصبحت ميزانية البناء الحكومي الجديد في المستوطنات في العام ٢٠١٦ أكثر بـ ٩٥٪ عما كانت عليه في العام السابق، ٢٠١٥.

ميزانية المستوطن. أكثر بـ ٦٦٪ من ميزانية الإسرائيلي!

ويשמל تقرير مركز «ماكرو لدراسات الاقتصاد السياسي» المذكور أنفا معطيات أخرى تؤكد ما ورد أعلاه وتلقي مزيدا من الضوء على تفاصيل السياسة الحكومية المنهجية والمتواصلة في ما يتعلق بتمييز المستوطنات وسكانها على البلدات والمدن وسكانها في داخل إسرائيل.

وتبين معطيات هذا التقرير أن المتوسط العام لميزانية الفرد الواحد التي حصلت عليها المستوطنات من الدولة خلال العام ٢٠١٥ كانت أكبر بـ ٦٦٪ من ميزانية الفرد التي حصل عليها الفرد الواحد من المواطنين في داخل إسرائيل، بالمتوسط العام (المواطن العربي يحصل على أقل من المتوسط العام بكثير)، وفوق هذا، يحصل المستوطنون اليهود في مستوطنات الضفة الغربية على مبالغ ومخصصات حكومية مختلفة تزيد، بالإجمال، بنسبة ١٦٠٪ عما يحصل عليه سكان إسرائيل، المقيمين في داخلها.

فعلى سبيل المثال، متوسط الميزانية الحكومية للمستوطن الواحد في مستوطنات الضفة الغربية يزيد بـ ٥٠٠ شيكل في السنة عن متوسط الميزانية الحكومية للمواطن في منطقة النقب وبـ ٩٠٠ شيكل عن متوسط الميزانية الحكومية للمواطن في منطقة الشمال/الجليل وبـ ١٤٠٠ شيكل عن متوسط الميزانية الحكومية للمواطن في منطقة الجنوب (بدون منطقة النقب، حيث تركيز المواطنين العرب البدو).

وطبقا لمركز «ماكرو لدراسات الاقتصاد السياسي»، فإن حسبا معينا (ضرب الزيادة في الميزانيات الحكومية للمستوطنات بعدد السكان في كل مستوطنة) يظهر أن الدولة (الحكومة) تخصص لسكان المستوطنات زيادة سنوية تبلغ ٥٧٠ مليون شيكل (كل سنة)، بينما لا يحظى السكان في داخل إسرائيل بأي قرش من هذه الزيادة أو ما يماثلها!

كما يشير التقرير إلى أنه بينما يبلغ متوسط الدعم الحكومي للسلطات المحلية في داخل إسرائيل ما نسبته ٢٩٪ من ميزانيات هذه السلطات (وهي هبات وميزانيات تعليمية، بالأساس)، يبلغ متوسط الدعم الحكومي للمستوطنات في الضفة الغربية ما يعادل ٤٦٨٪ من ميزانيتها - وهو ما يعني وجود فجوة في هذا «الدعم» نسبتها ٦١٪!

(يهودية) في داخل إسرائيل وتفضيل المستوطنين هناك على أي قطاع من المواطنين (اليهود) في داخل إسرائيل. وتكتظ هنا بعضا بارزا ودألا من هذه المعطيات، مع الإشارة الضرورية إلى أن الأرقام حول المخصصات للمواطنين في داخل إسرائيل هي أرقام المتوسط التي تعكس الصورة لدى المواطنين اليهود، إجمالا وبشكل أساس، وهذا يعني أن المبالغ التي يحصل عليها المواطنون العرب - في أي من المجالات المذكورة هنا - هي أقل بكثير من تلك التي يحصل عليها «المواطنون في داخل إسرائيل»!

المدارس: تستثمر الدولة (أي: تخصص الحكومة) لكل طالب في أي من المستوطنات التي تعرّف بأنها «معزولة» مبلغا يعادل ضعفي (٢٠٠٪) ما تستثمره في أي طالب من سكان بلدات ومدن الأطراف في داخل إسرائيل، فبينما تخصص وزارة التربية والتعليم للطلاب الأول (في المستوطنات «المعزولة») مبلغا يصل، بالمتوسط، إلى ١٢٨٩٩ شيكلا في السنة، يحصل الطالب في منطقة النقب، مثلا، على ٦٣٦١ شيكلا في السنة، فقط!

وعلاوة على هذا كله، ترصد وزارة التربية والتعليم مبلغا سنويا إضافيا (إضافة إلى ميزانياتها «العادية») للمستوطنات في الضفة الغربية يصل إلى ٨١) مليون شيكل في السنة!

حضانات الأطفال: تحصل حضانات الأطفال في المستوطنات من وزارة التربية والتعليم على مبالغ تزيد بألاف الشواكل عما تحصل عليه حضانات الأطفال في وسط البلاد وضواحيها، فالطفل في إحدى مستوطنات منطقة الخليل، مثلا، يحصل على ميزانية تزيد بـ ٣٠٠٪ عن الميزانية التي يحصل عليها الطفل في مدينة عسقلان (أشكول) أو أسدود (أشدود)، وبينما تبلغ الميزانية المخصصة لكل طفل في مستوطنة «كارني شويمرون»، نحو ١٤ ألف شيكل في السنة، تبلغ ميزانية الوزارة/الدولة المخصصة للطفل في مدينة عراد (في الجنوب) نحو ١٠٠٢ آلاف شيكل!

الحضانات اليومية (في ساعات النهار، للأزواج العاملين)، أكثر من ثلث ميزانية الحضانات اليومية في إسرائيل تم تحويله إلى المستوطنات! فمن أصل ٧٣ مليون شيكل تم تخصيصها بداية للحضانات النهارية في «كل أنحاء إسرائيل»، تم اقتطاع ٣٦ مليون شيكل وتحويلها إلى سلطات محلية واحدة هي - «المجلس الإقليمي شويمرون»، الذي يجمع تحت سقفه عددا من المستوطنات (الصغيرة، نسبيا)، ومعنى هذا أن ٣٥٪ من ميزانية الوزارة المخصصة للحضانات النهارية في البلاد كلها تم تحويلها لصالح ما يعادل ٥٪ فقط من السكان!

هبات التطوير: تقدم وزارة الداخلية للسلطات المحلية المختلفة هبات للتطوير حسب مفتاح/ مقياس واحد موحد: عدد السكان الذين يقيمون في نطاق كل سلطة محلية. وبينما تبلغ «هبة التطوير» المخصصة للمواطن الواحد في داخل إسرائيل (في الوسط اليهودي) ٣٣٥ شيكل، تبلغ هذه الهبة نفسها للمستوطن الواحد في مستوطنات الضفة الغربية ألف شيكل!

هبة موازنة: هبة الموازنة هي مبالغ «دعم» ترصدها الدولة للسلطات المحلية، كجزء من ميزانياتها، وفق المفتاح التالي: ٦٥٠ شيكل، بالمتوسط، لكل مواطن من سكان السلطة المحلية المعنية. أما في المستوطنات في الضفة الغربية، فيقتز مبلغ «هبة الموازنة» إلى ١٧٠٠ شيكل لكل فرد من سكانها!

هبات في حالات الطوارئ: في العام ٢٠١٤، وهو العام الذي شنت إسرائيل خلاله

إحدى هذه الجمعيات الممولة مباشرة من ميزانية الوحدة ذاتها. ويتضح من تفحص دقيق لميزانية المساعدات أن ٤٠ جمعية من أصل ٥٢ جمعية (نواة) توراثية - أي ٧٦ بالمئة - تتلقى مساعدات مالية من «وحدة الاستيطان»، ترتبط بعلاقة سياسة جلية مع حزب «البيت اليهودي»، إذ يتراس الكثير من هذه الجمعيات المدعومة مسؤولون وناشطون بارزون في هذا الحزب، وأحدى هذه الجمعيات يتراسها الحاخام دانيئيل تروفر، أحد المقربين من زعيم الحزب، الوزير نفتالي بينيت، بالإضافة إلى سلسلة طويلة من المؤسسات والجمعيات الدينية التي يديرها حاخامون مقربون من الحزب، أو ممن أوزروا لاتباعهم بالتصويت لصالحه في الانتخابات البرلمانية الأخيرة. ويبين التحقيق أن العديد من رؤساء هذه الجمعيات اليمينية - الدينية يشجعون علنا أنشطة عناصر المجموعة اليمينية السرية «جباية الثمن» ومن ضمنها تلك الهادفة إلى منع إخلاء مواقع استيطانية غير قانونية، ويمارسون خزيئة الدولة، ومن هنا فإن أنشطة «الوحدة» لا تخضع لأي نوع من الرقابة، البرلمانية والعامّة أو حتى الإعلامية. وفي ضوء الانتقادات الشديدة التي وجهت إلى إدارة وأنشطة «الوحدة»، ادعى وزير المالية (في حكومة بنيامين نتانياهو الثالثة) يائير لبيد أن معظم ميزانيتهما مستثمر في منطقتي الجليل والنقب، غير أن المعطيات المتوفرة لدى «مركز مولاد» تتناقض مع هذا الإدعاء، إذ يتضح منها أن ٧٤ بالمئة من مجمل المساعدات المباشرة التي تقدمها «وحدة الاستيطان» للسلطات المحلية، تحول لصالح الاستثمار في المستوطنات اليهودية في مناطق الضفة الغربية.

وتبين المعطيات والاستنتاجات التي توصل إليها هذا التحقيق الذي أجراه «مولاد» - المركز لتجديد الديمقراطية في إسرائيل»، بصورة جلية، أن «وحدة الاستيطان» أضحت بمثابة «الخزينة الخاصة والسرية لليمين الاستيطاني»، والتي تستخدمها الأحزاب المتماثلة مع المشروع الاستيطاني، وفي مقدمها حزبا «البيت اليهودي» و«يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا)»، بهدف دفع وتعزيز مشاريع الاستيطان والتوسع في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية، وتوطيد القاعدة السياسية والأيدولوجية لهذا اليمين الاستيطاني في سائر أنحاء الدولة. ويكشف التحقيق في هذا السياق النقاب عن أن «وحدة الاستيطان» تقوم سرا بتحويل مبالغ (مساعدات) مالية ضخمة لحساب شبكة واسعة من الجمعيات اليمينية - الدينية التوراتية، والتي لا توجد لأنشطتها أية علاقة بالأهداف والمهام الموكلة إلى وحدة الاستيطان» ويثير تمويل هذه الجمعيات الدينية - اليمينية شبهات خطيرة بوجود إدارة غير قانونية وذلك لأن رئيس الهستدروت الصهيونية العالمية التي تعمل «الوحدة» في إطارها، إبراهيم دوفداني (رجل حزب «البيت اليهودي)، يشغل عضوية مجلس إدارة اثنتين من الجمعيات التي تتلقى دعما ماليا سخيا من «وحدة الاستيطان». بالإضافة إلى ذلك تقدم «الوحدة» دعما ماليا يقدر بمئات آلاف الشواكل (سنويا) لمركز ديني - توراتي يتراسه رجل حزب «البيت اليهودي»، ورئيس مديرية «الأنوية التوراتية» في وزارة البناء والإسكان، الحاخام أريئيل دورفمان، وبعبارة أخرى فإن إحدى الشخصيات المركزية في عملية تخصيص الأموال الحكومية للجمعيات التوراتية - اليمينية، يشغل بنفسه في الوقت ذاته

خلفية

تأسست «وحدة الاستيطان» في أواسط ستينيات القرن الماضي بقرار من رئيس الحكومة الإسرائيلية ليفي أشكول، وذلك كهيئة تعمل في إطار الهستدروت الصهيونية العالمية. وقد عملت «الوحدة» لغاية العام ١٩٩٢ في موازاة شعبة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية، تحت إدارة مشتركة، غير أنه تقرر في العام ١٩٩٣ فصل الهيئتين، لتباشر «وحدة الاستيطان» العمل كوحدة مستقلة، وكذراع تنفيذية للحكومة في مجال البناء، سواء داخل «الخط الأخضر» أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧، وتتلقى «الوحدة» ميزانياتها الأساسية من خزينة الدولة.

وقد كان الهدف الرئيس المحدد للوحدة «دعم وتعزيز مناطق الهامش في دولة إسرائيل عن طريق إقامة تجمعات قروية وتوطيدها في سائر

مجالات الحياة، والعمل على تطوير عوامل جغرافية تساعد في إقامة مناطق استيطانية ذات أساس اقتصادي واجتماعي متين.

ونظرا لأن «الوحدة» تعمل أساسا في إطار الهستدروت الصهيونية العالمية، التي تعتبر هيئة غير حكومية، فإن قانون حرية المعلومات لا يسري عليها، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن رئيس الهستدروت الصهيونية العالمية الحالي هو أبراهام دوفداني، المتماثل مع حزب «البيت اليهودي» كما أنه أحد ممثلي الصهيونية الدينية في الهستدروت الصهيونية العالمية، وقد أشغل دوفداني في الماضي منصب السكرتير العام لحركة «بني عكيفا» العالمية التابعة لحزب المتدينين الوطنيين (المفدال) ومنصب رئيس وحدة الاستيطان ذاتها.

ويتراس «الوحدة» منذ العام ٢٠١٠ - الذي انتقلت فيه رئاستها إلى الكتلة اليمينية في الهستدروت الصهيونية العالمية، والكونة من ممثلي حزبي «إسرائيل بيتنا» و«البيت اليهودي» - داني كريشمان، المررب من أفيدغور ليبرمان، والذي انتسب في العام ٢٠١٢ إلى حزب هذا الأخير (إسرائيل

أقرت الحكومة الإسرائيلية، في جلستها يوم الأحد قبل الأخير، ١٩ حزيران الجاري، تحويل ما مجموعه ٨٢ مليون شيكل جديد إلى المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، هبات إضافية أخرى تضاف إلى «الميزانيات الجارية» للمستوطنات ويبدأ تحويلها بصورة فورية. وينص القرار الحكومي، الذي جاء بناء على اقتراح رئيس الحكومة، بنيامين نتانياهو، وتوصية منه، على أن تتحمل غالبية الوزارات الحكومية المختلفة عبء هذه الهبات الإضافية للمستوطنات، باقتطاعها من ميزانياتها (الوزارات) العادية الجارية، وفي مقدمتها بالطبع وزارات المالية، التعليم، الصحة، الرفاه الاجتماعي، الداخلية، الزراعة والصناعة وغيرها!

ويقتضي قرار الحكومة بأن تقوم وزارة الداخلية، على الفور، برصد «هبة لمرة واحدة» بمبلغ ١٥ مليون شيكل للسلطات المحلية في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، وذلك لتغطية مصروفاتها الخاصة الناجمة عن الوضع الأمني؛ كما تقوم وزارة الزراعة بتحويل «هبة لمرة واحدة» بمبلغها الإجمالي ١٠ ملايين شيكل لهذه السلطات نفسها لغرض تحويل مبان مؤقتة في المستوطنات إلى مبان ثابتة دائمة ولغرض ترميم مبان عامة!

وتكتفل وزارة الصحة باقتطاع مبلغ ٦ ملايين شيكل من ميزانيتها العادية لتحويله إلى المستوطنات في الضفة الغربية، موزعا على ثلاث سنوات، من أجل تفعيل مراكز مناعية في المستوطنات، من أجل تعزيز استعداد المستوطنات وجاهرتها لأي وضع طارئ ولتقديم ردود نفسية - اجتماعية للسكان في المستوطنات؛ وترصد وزارة التعليم لهذه المستوطنات مبلغا مماثلا (٦ ملايين شيكل) تخصصه «المعالجة أبناء الشبيبة في حالات الخطر» بينما تقتطع وزارة الداخلية من ميزانيتها مبلغ ١٥ مليون شيكل يرصد لـ«برنامج خاص لمنع العنف بين أبناء الشبيبة»!

أما وزارة الرفاه الاجتماعي فقد تقرر أن تقتطع من ميزانيتها مبلغ ٦ ملايين شيكل لتحويله إلى المستوطنات في الضفة الغربية لغرض «توسيع وتعميق أعمال الرفاه الاجتماعي بين السكان» وتساهم «وزارة المساواة الاجتماعية» بمبلغ مليوني شيكل ترصدها لتوسيع وتعزيز النشاطات العامة لصالح الجمهور، في المستوطنات؛ وتساهم وزارة العلوم بمبلغ مليون شيكل من ميزانيته لتعزيز وتوسيع نشاطاتها في المستوطنات، بينما تقدم وزارة الاقتصاد مليون شيكل لدعم المصالح التجارية الصغيرة والمتوسطة في المستوطنات. وتقدم وزارة المالية مليوني شيكل لمساعدة صندوق القروض الخاصة، بكفالة الدولة، للمصالح التجارية الصغيرة والمتوسطة في المستوطنات، وتساهم وزارة السياحة بمبلغ ٥٥ مليون شيكل لتطوير وتوسيع القطاع السياحي ومرافقه في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية.

وإذا كانت الحكومة قد تدرعت، في قرارها تحويل هذه المبالغ الإضافية إلى المستوطنات، بما تسميه «الوضع الأمني» الذي تعيشه المستوطنات في الضفة الغربية وما يحيط بها من «تهديدات» و«مخاطر»، فإن التحقيق الذي أعده «مولاد» - مركز تجديد الديمقراطية" - الإسرائيلي يثبت أن هذه الأموال سترصد للمستوطنات لتحويل النشاطات والفعاليات التالية على وجه الخصوص: مخيمات علمية، تعزيز النساء وتطوير السياحة في المستوطنات، ويكشف هذا التقرير أن هذه «الهبات لمرة واحدة» تضاف إلى «هبة لمرة واحدة» أخرى بمبلغ ٣٤٠

إعداد: بلال ظاهر

متابعات



تسلم إسرائيل طائرات «إف ٣٥» يصعد السجل حول المساعدات الأمنية الأميركية

أكد محللون إسرائيليون أنهم لم يروا وزير الدفاع الإسرائيلي، أفغدور لبيرمان، يبتسم بشكل كبير مثلما فعل لدى تسلمه أولى الطائرات الحربية الحديثة والمتطورة، من طراز «إف ٣٥» - لاتينينغ ٢٢، خلال زيارته للولايات المتحدة، الأسبوع الماضي.

وأشار المحللون إلى أن الأميركيين استقبلوه بحفاوة بالغة، وخصوصاً وزير الدفاع الأميركي، أشتون كارتر، وخصصت وزارة الدفاع الأميركية للبيرمان طائرة خاصة تنقل فيها في الولايات المتحدة.

لكن يبدو أن حفاوة استقبال الأميركيين للبيرمان لها أهداف أخرى، أهمها تأييده للمقترح الأميركي لزيادة حجم المساعدات الأمنية الأميركية لإسرائيل، للسنوات ٢٠١٩ - ٢٠٢٨، من ثلاثة مليارات دولار سنوياً و ٣٠ مليار على مدار السنوات العشر ٢٠١٩ - ٢٠١٨، إلى ٣٧ - ٤ مليارات في الاتفاق الجديد للسنوات العشر المقبلة.

وأهمية تأييد لبيرمان للمقترح الأميركي، ومطالبتة هو وزير المالية الإسرائيلية، موشيه كلون، لرئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، بالموافقة على المقترح الأميركي، هو أن نتنياهو ما زال يرفض هذا المقترح ويطلب زيادة المساعدات، وعلى أثر ذلك، سارع مليارات دولار سنوياً في اتفاقية السنوات العشر المقبلة، وهو ما يرفضه الأميركيون وفي مقدمتهم الرئيس باراك أوباما.

وصدر في ختام لقاء لبيرمان مع كارتر بيان جاء فيه أنهما بحثا في «مواضيع مشتركة»، من دون ذكر موضوع المساعدات الأمنية. لكن المحلل الأمني في صحيفة «معاريك»، يوسي ميلمان، اعتبر أنه مؤكد أن الاثنين بحثا موضوع المساعدات، وعلى أثر ذلك، سارع مكتب نتنياهو إلى التوضيح أنه فقط هو ومستشاريه في مجلس الأمن القومي مخولون بإجراء مفاوضات حول اتفاقية المساعدات الأمنية الجديدة. ورأى ميلمان أن «الرسالة التي بعثها لبيرمان بهذا التوضيح هي أن لبيرمان ليس ذي علاقة».

ليبرمان: الطائرة ستدع جيراننا

قال لبيرمان خلال مراسم استلام طائرة «إف ٣٥» إن «دولة إسرائيل تعزز بأن تكون الدولة الأولى في منطقتنا التي تحصل على هذه الطائرة وتغفلها، فهي الأكثر تطوراً في العالم وهي الاختيار الأفضل لرؤساء المؤسسة الأمنية من أجل الحفاظ على ثغوق دولة إسرائيل الجوي، وواضح ومعرف لنا ولجيراننا أن طائرة إف ٣٥، «الهائل» (الاسم الذي أطلقه سلاح الجو الإسرائيلي على الطائرة)، ستحدث دغعا وتعزز قدراتنا العسكرية لفترة طويلة مقبلة».

واشترت إسرائيل حتى الآن ٣٣ طائرة «إف ٣٥»، وتجري في هذه الأيام اتصالات لشراء ١٧ طائرة أخرى ليصبح عددها ٥٠ طائرة، حسبما أفادت وسائل إعلام إسرائيلية. ويتم تمويل هذه الصفقة من أموال المساعدات الأمنية الأميركية.

وعلى الرغم من الانتقادات في إسرائيل حيال شراء هذه الطائرة، خاصة بعد ظهور عيوب تقنية فيها، إلا أن مسؤولين في جهاز الأمن الإسرائيلي اعتبروا أن هذه «طائرة المستقبل في الجيش الإسرائيلي» وأن العيوب التي ظهرت فيها هي «جزء من مخاض الولادة، لأية طائرة متطورة وتجري معالجتها بحرص وحرفية بالغة. ويتوقع أن تصل أول طائرتين من هذا الطراز إلى إسرائيل في ١٢ كانون الأول المقبل، بقيادة طيارين أميركيين، وفي الغداة سيتمكن طيارون إسرائيليون من التحليق بهما.

ويبلغ ثمن الطائرة الواحدة من هذا الطراز، وهي من صنع شركة «لوكلير مارتن» الأميركية، قرابة ٩٠ مليون دولار، وتصل سرعتها القصوى إلى ١٩٦٠ كيلومترا في الساعة، وبإمكانها التحليق لمسافة ٢٢٠٠ كيلومتر، وستتسلم إسرائيل ٣٣ طائرة من هذا الطراز حتى العام ٢٠٢١، وتفيد تقارير بان هذه الطائرة قادرة على حمل قابل نووية.

ويقول معارضو شراء هذه الطائرة إن إسرائيل ليست بحاجة لها، خاصة وأن تكلفتها كبيرة إضافة إلى أن إسرائيل لم تعد تحارب جيوشا، وأن الولايات المتحدة، التي تمنح إسرائيل مساعدات أمنية سنوية تستصل في العقد المقبل إلى أربع مليارات دولار، أجبرت إسرائيل على شراء الطائرة من أجل إغراء دول أخرى لشراء هذا الطراز.

وأشار المحلل العسكري في القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي، ألون بن دافيد، إلى أن «جميع قادة سلاح الجو (الإسرائيلي) في السنوات العشر الأخيرة يعتقدون أن هذه الطائرة ضرورية للحفاظ على التفوق الإسرائيلي، ولا أسمع أحدا من الضباط يخالف هذا الرأي»، علما أنه «لا خلاف على أن هذا مشروع مسرف ومكلف أكثر مما خطط له واستغرق وقتا أطول من الجدول الزمني الأصلي. ولا شك أيضا في أن أنه تم تعليق آمال كثيرة على هذه الطائرة وثمة شك إذا كانت ستستجيب لجميعها بامتياز، لكن هذه الطائرة المستقبيلة الوحيدة الموجودة لدى العالم الغربي ورغم كل الشكوك، فإن العالم الغربي يشترها، ربما باستثناء كندا، ولذلك فإن النقاش حول جدواها يكاد يكون نظريا».

ولفت بن دافيد إلى أن الولايات المتحدة بدأت في تطوير وتكنولوجيا طائرات الشبح منذ أكثر من ثلاثين عاما. «والرأي السائد هو أنه خلال الفترة نفسها بدأت روسيا أيضا في تطوير هذه التكنولوجيا، وبات لديها، أو أنها قريبة من تحقيق ذلك، قدرة على رصد طائرات شبح، وبالمناصة، روسيا تصنع بنفسها اليوم طائرات شبح ويبدو أن قدراتها التكنولوجية ليست أقل من قدرات الطائرات الأميركية».

أرزنو ميمران هو ملياردير فرنسي يهودي متهم في قضية احتيال اشتهرت باسم «السعة القرن»، ويحكم في فرنسا على سرقة ٢٨٣ مليون يورو، والضلع في قتل شخص له صلة بالقضية. وتشير الشبهات ضده إلى أنه هزب هذا المبلغ إلى إسرائيل، التي زارها مرات كثيرة، وأجرى عملية غسيل أموال، وحصل مقابلها على ٥٠ مليون يورو، حولها إلى فرنسا، عن طريق تحويلات بنكية وتهريب مبلغ نقدي منها بطائرته الخاصة. وتمكن ميمران من فعل ذلك، لأنه يحمل الجنسية الإسرائيلية. وخلال جلسة في المحكمة المركزية في باريس، مؤخرا، شهد ميمران بأنه تبرع بمبلغ مليون يورو لرئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، من أجل تمويل حملته الانتخابية.

نتنياهو لم ينف علاقته مع ميمران وعائلته، خاصة وأن تحقيقا صحافيا مشتركا، نشرته صحيفة «هآرتس» وموقع الكرتوني فرنسي، عم صورة لميمران ونتنياهو أثناء إجازة قضاها الأخير في ضيافة ميمران في موناكو. لكن نتنياهو نفى أنه تلقى تبرعا سخيا بالمبلغ الذي ذكره ميمران، وإثر ذلك صحح الأخير شهادته وقال إن المبلغ الذي تبرع به لنتنياهو كان ٤٠ ألف يورو. وهما كان المبلغ، فإن نتنياهو لم يبلغ الجهات ذات العلاقة بحصوله على أي مبلغ من ميمران.

ليس واضحا بعد كيف ستنتهي هذه القضية، لكنها دفعت وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى تسليط الضوء على «جثة عدن الإسرائيلية للمحتالين الفرنسيين». فقد تعيب عن جلسة محاكمة ميمران ستة متهمين من أصل ١٢ متهما، لأنهم تواجدوا في إسرائيل، إذ أنهم يحملون الجنسية الإسرائيلية. والستة الآخرون حصلوا هم أيضا على الجنسية الإسرائيلية، لكن إسرائيل سلمتهم إلى السلطات الفرنسية.

وكتبت صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية، قبل أسبوعين، في تقرير تناولته صفح إسرائيلية، أنه «إذا كانت الغالبية الساحقة من اليهود الفرنسيين الذين يهاجرون إلى إسرائيل مستقيمة، فإن مئات آخرين اختاروا الهجرة إلى إسرائيل من أجل التهرب من دعاوى في فرنسا أو أنهم يستخدمون إسرائيل كقاعدة للاحتيال الذي يخطون لتنفيد في خارج البلاد».

فقد كشفت مؤخرا سلسلة قضايا احتيال كان يهود فرنسيون هاجروا إلى إسرائيل ضالعين فيها واعتقلت الشرطة الإسرائيلية سبعة يهود فرنسيين هاجروا إلى إسرائيل ويسكنون في مدينة نتانيا، في بداية أيار الماضي، بشبهة ارتكابهم جرائم احتيال كبرى ضد شركة كبيرة في أنحاء العالم، وبحسب الشبهات، فإن المشتبه بهم السبعة اخترقوا صناديق البريد الإلكتروني لمسؤولين في هذه الشركات واقتنعوهم، بالخدعة، بتحويل أموال إلى «مزود خدمات وضياع» بينما وصلت الأموال إلى حساباتهم.

وتلاحق الشرطة الفرنسية خمس شركات «فوريكس» إسرائيلية بشبهة الاحتيال على مستثمرين وسرقة ١٠٥ ملايين يورو منهم، واعتقلت الشرطة الإسرائيلية ١٥ مشتبه بهم في هذه القضية. كما اعتقل في نيسان الماضي خمسة يهود فرنسيين هاجروا إلى إسرائيل في إطار قضية الاحتيال «لسعة الرؤساء»، ورئيس صصابة المحتالين هذه محكوم عليه في فرنسا بالسجن لسبع سنوات وغرامة بمبلغ مليون يورو، لكنه يعيش طليقا حاليا ويسكن في فيلا ومطاط بجراس شخصيين في مدينة أسود، في جنوب إسرائيل. وهناك قضايا مشابهة عديدة أخرى، بينها الاشتباه بيهوديين فرنسيين يسكنان في تل أبيب وهرتسليا، في بداية العام الماضي، بأنهما جمعا معلومات حول أشخاص يتولون مناصب رفيعة في مئات الشركات الفرنسية وسعوا إلى الاحتيال عليهم، وتكرر الاثنان بأنهما محاميان ووكلاء لاعبين ورجال أعمال، وتوجهوا إلى الشركات الفرنسية المستهدفة من أجل تنفيذ تحويل أموال إلى حساباتهم البنكية.

«قانون العودة» مصدر إحباط

تزايد في السنوات الأخيرة عدد اليهود الفرنسيين الذين هاجروا إلى إسرائيل بموجب «قانون العودة»، الذي يسمح لليهود في أنحاء العالم بالهجرة إلى إسرائيل والحصول على الجنسية والتمتع بامتيازات كثيرة.

وفي العام ٢٠١٣ هاجر ٣٣٠٠ يهودي فرنسي إلى إسرائيل، وارتفع هذا العدد في العام ٢٠١٤ إلى ٦٧٠٠، وفي العام ٢٠١٥ إلى ٧٥٠٠. ومعظم هؤلاء المهاجرين جاؤوا من خلفية اجتماعية - اقتصادية عالية، والادعاء هو أن مصلحة تجارية تعمل هناك، فستضطر بعدد من تسديد ضرائب من دخلها، ولكن في هذه الأثناء يكون المال قد تحول إلى أبيض.

ويتقدر المحامي أريك غروب، المتخصص في هذا المجال، أنه «يدخل إلى إسرائيل مال أسود كثير، وتوجد طرق متنوعة لتحويل الأموال إلى إسرائيل. وهناك مسامرة يعرفون كيف يحولون هذه الأموال، وبإمكانهم المجيء إلى إسرائيل ببخوت أو طائرات خاصة. وبالإمكان تنفيذ ذلك بواسطة إقامة شركات وهمية، والمال الأسود الذي يدخل البلاد ليس أمرا جيدا».

إجراءات تسليم مطلوبين إسرائيليين إلى فرنسا تزايدت سنة بعد أخرى، كما أن التعاون بين الدولتين يتعمق.

وقالت الصحيفة إن «قانون العودة الإسرائيلي بمجمه يشكل مصدر إحباط يومي للمحققين في مجال الاحتيا الدولي، إذ كلما ازداد عدد المهاجرين الجدد من دولة معينة، ازداد معه عدد الذين يبحثون عن ملجأ في إسرائيل ويستغلون إجابة اللغمة والاتصالات في موطنهم الأصلي من أجل إخراج جرائم إلى حيز التنفيذ من قاعدتهم الإسرائيلية الجديدة».

ونشرت منظمة New World Health، في نهاية آذار الماضي، تقريرا حول حجم تنقل رأس المال في العالم، ووفقا لهذا التقرير، فإن ٢٥٪ من بين عشرة آلاف مليونير غادروا فرنسا في العام الماضي كانوا يهودا، ووفقا للتقرير نفسه، دخل إلى إسرائيل في العام نفسه أربعة آلاف مليونير جديد، وسكن ألفان منهم في تل أبيب، والآخرون سكنوا في مدن هرتسليا ونتانيا والقدس.

وتدل هذه المعطيات على حقيقة أن إسرائيل تحولت في السنوات الأخيرة إلى مركز يجذب الأثرياء اليهود من أنحاء العالم، وليس من فرنسا فقط. وقال المحامي أريك غروب، المتخصص في هذا المجال، إنه «توجد جالية إيطالية واسعة تحول في هذه الأيام الكثير من المال إلى إسرائيل، تحسبا من خطوات قد تنفذها الحكومة الإيطالية. لكننا نعرف أنه يوجد الكثير من الفرنسيين الذين يأتون ويشتررون عقارات في إسرائيل».

وأحد الأسباب التي جعلت إسرائيل مركزا لجذب الأثرياء اليهود هو تعديل القانون، في العام ٢٠٠٨، والذي يمنح بموجبه المهاجرون الجدد والمواطنون العائدون إعفاء من دفع الضرائب لمدة عشر سنوات على دخل من أعمال جرت خارج إسرائيل أو من عقارات خارج إسرائيل. كذلك ينص تعديل القانون على إعفاء المهاجرين الجدد والمواطنين العائدتين من إعطاء السلطات تقارير حول دخلهم خارج إسرائيل ومن تقديم تصريح حول أملاكهم وأموالهم في الخارج. وأشارت «ذي ماركر» إلى أن «هذا التعديل قد يشكل عامل جذب لمن يرغب بأن يدخل رأس مال أسود إلى إسرائيل». وأضافت الصحيفة أنه لا توجد معطيات حول حجم رأس المال الأجنبي الذي دخل إلى إسرائيل بهذه الطريقة وحول طبيعته لدى البنك المركزي ووزارة العدل وسلطة الضرائب في إسرائيل.

تبييض المال الأسود

رغم ذلك، قالت مساعدة المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، تمار فالداسان، خلال جلسة للجنة المالية في الكنيست، قدمت قبل سنتين، وناقشت مكافحة رأس المال الأسود، «إننا نرى بالأساس جرائم نفذت في إسرائيل، ولكننا نرى أيضا جرائم نفذت خارج البلاد وتحويل أموال إلى البلاد، سواء بواسطة تحويلات بنكية أو بواسطة تحويل أموال نقدا عن طريق الحدود، ونرى أيضا أشخاصا يخبئون في معبر الحدود ويحملون أموالا، وعندما يسألونهم عن هدف الأموال، يقولون إن الهدف هو شراء عقارات، وكانت هناك حالات اختبئ فيها مواطنون فرنسيون بأنهم لم تسدد الضرائب على هذه الأموال في فرنسا أو في دول أخرى وصلت الأموال منها».

وقال تقرير نشره مراقب الدولة الإسرائيلية، في العام ٢٠١٤، إن «الإعفاء من إعطاء تقارير ودفع ضريبة المنوح للمهاجرين الجدد والمواطنين العائدتين بموجب التعديل رقم ١٦٨، غايته تشجيع الهجرة اليهودية والعودة إلى البلاد، لكن منح إعفاء واسع من تقديم تقارير قد يشكل حافزا لتبييض أموال أو لاستخدام أموال جرى تبييضها خارج البلاد، وهذه أمور قد تضر بالمجتمع والاقتصاد».

وأكد الباحث في موضوع رأس المال الأسود في إسرائيل والمحاضر في الكلية الأكاديمية في نتانيا، الدكتور أفحيا سنيير، أنه «توجد في إسرائيل ظاهرة تبييض أموال على أيدي مهاجرين يهود من أنحاء العالم، من الناحية التاريخية، اعتبر المفهوم الإسرائيلي أن اليهود مساكين ويجب مساعدتهم في تهريب أموالهم، هذا المفهوم موجود منذ بداية الدولة، وبقي لسنوات طويلة جدا. واليوم يوجد الإعفاء من الضريبة لعشر سنوات، ويتعين على البنوك هنا أن تتسلك ما إذا كنت قد سددت الضرائب على المال الذي جنيته خارج البلاد، لكن إذا كنت مهاجرا جديدا فلا أحد يسألك، وإذا كانت لديك مصلحة تجارية تعمل هناك، فستضطر بعدد من تسديد ضرائب من دخلها، ولكن في هذه الأثناء يكون المال قد تحول إلى أبيض».

ويتقدر المحامي أريك غروب، المتخصص في هذا المجال، أنه «يدخل إلى إسرائيل مال أسود كثير، وتوجد طرق متنوعة لتحويل الأموال إلى إسرائيل. وهناك مسامرة يعرفون كيف يحولون هذه الأموال، وبإمكانهم المجيء إلى إسرائيل ببخوت أو طائرات خاصة. وبالإمكان تنفيذ ذلك بواسطة إقامة شركات وهمية، والمال الأسود الذي يدخل البلاد ليس أمرا جيدا».

وقال مسؤول سابق في وحدة التحقيقات التابعة لسلطة الضرائب إن إعفاء المهاجرين والمواطنين العائدين من الضرائب لعشر سنوات هو «مصدر لا ينضب لتبييض الأموال»، وأضاف أنه «توجد أساليب كثيرة لتحويل أموال نقدا إلى البلاد، يوجد ما يسمى 'حوالوت' (تحويلات)، وهذه جهات تعطيها المال في خارج البلاد وهم يعطونك مقابله مالا في البلاد، وبالإمكان نقل أموال على الجسد».

ويقول ضباط شرطة إن طرق إدخال مال أسود إلى إسرائيل متنوعة، وبينها الطرق التقليدية بواسطة تحويلات بنكية أو وسائل دفع حديثة مثل النقود الرقمية الانترنيتية «البيتكوين»، أو بواسطة الشبكة غير التقليدية أو الشبكة المظلمة (Darknet)، وبالإمكان إدخال مال أسود بواسطة ضياع أو تحت غطاء تحويلات تجارية في إطار استيراد وتصدير. ووفقا لهؤلاء الضباط فإن «العلاقات الواسعة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي والرغبة في إزالة معيقات أمام الاستيراد والتصدير تسمح لمن يريدون ذلك بأن يسيروا أقصما حول تحويل أموال من طرف ثالث».

شراء عقارات

ثمة طريقة أخرى لتبييض الأموال هي من خلال فرع العقارات. ويتخوف مقاولون ومحامون ووسطاء يعملون في هذا المجال من الحديث عن الموضوع، ويدعون أنه لا توجد إمكانية لديهم لمعرفة ما إذا كان العقار الذي يبيعونه اشتري بمال أسود، لكنهم يقولون إنه حتى لو لم يتم شراء شقق مقابل حقائق مليئة بالأموال نقدا، فإن ثمة حالات لا يكون لديهم شك حيالها بأن الحديث يدور حول مال أسود.

وقال أحد وسطاء العقارات إن «هذه أمور موجودة. عندما يأتي شخص إلى هنا ويشترى أربع أو خمس شقق بصفقة واحدة، فهذا لا يبدو طبيعيا، واعتقد أنه بعد أن جمعوها مالهم، فإنهم يستثمرون في إسرائيل لأسباب تخصهم»، وقال وسيط عقارات آخر متخصص بالعمل مقابل يهود فرنسيين، إن «معظمه حييون أن يدفعوا بشروط دفع موجهة، ولكن يوجد تركيز من جانب السلطات الفرنسية على أولئك الأشخاص وجزء من الصفقات يتم نقدا، وترى أشخاصا يخفون الاستثمار هنا وتعلم أنه بإمكانهم أن ينجوا أرباحا أفضل في أماكن أخرى، ربما هم يعتقدون أنهم محميون هنا أكثر، وربما هذا استثمار عاطفي».

لكن موظفا كبيرا سابقا في سلطة الضرائب اعتبر أنه «عندما يكون بحوزتك مال لم يتم إبلاغ السلطات بشأنه، وتشترى عقارا هنا وفي أماكن أخرى، بشكل مباشر أو بواسطة شخص آخر توكله، فإن هذه عملية تبييض أموال، ويمكن لهذا الأمر أن يكون سببا في ارتفاع أسعار العقارات».

وأضاف أنه «عندما يدخل أشخاص وهم حاملون مالا غير قانوني إلى إسرائيل، فإنهم يبحثون عن صفقات تستدعي دفع مبالغ كبيرة نقدا، وبالإمكان من خلالها تبييض أموال بضربة واحدة، بإمكان (شراء) شقة فخمة واحدة أن تغطي عملية احتيال واحدة، واستثمار هذه الأموال في العقارات هو المرحلة الأخيرة في هذه العملية، بعد إدخال المال إلى البلاد، وإبقاء المال في البنك ينطوي على إشكالية أكبر لأنه يكون مكشوبا أكثر، وفي مجال العقارات بإمكانك تسجيل العقار باسم العمة أو الأخت أو شخص وهمي، بينما حساب بنكي فيه عدة ملايين من اليورو هو أمر تعطى تقارير بشأنه وقد يغير شبهات، وفي غالب الأحيان، فإن من يفعل هذه الأمور يجزئ المخاطر، إذ أنه يستثمر جزءا في الأسهم، وجزءا في شركات، وجزءا في العقارات وجزءا يبقى في البنك».

وأوضح سنيير أنه «في إطار محبة إسرائيل لرأس المال اليهودي، عملت البنوك الإسرائيلية في دول أجنبية وغازلت رأس المال يهود لم يرغبوا في إيداعه في أماكن أخرى. وقضايا بنك ليكوي في سويسرا والولايات المتحدة تفجرت لأنه فجأة غيروا القوانين، وتم ضبطهم فيما هم غير مستعدين وتوجد مشكلة اليوم في المال الأسود عموما وفي فرنسا خصوصا حيث يتحدثون عن أن ٢٠٪ من المال أسود، وسويسرا قريبة منها وكان بالإمكان حتى الآن تخبئة المال هناك، لكن في السنوات الأخيرة توجد موجة تسريبات ضد البنوك السويسرية، وهذا يجلب إلى إسرائيل أموالا كثيرة».

وقال المحامي أريئيل بوبلي، الذي يعمل مع يهود مهاجرين من فرنسا إلى إسرائيل، إنه منذ سن الولايات المتحدة قوانين «فالكتا»، التي تطالب البنوك بمتابعة مصدر المال وتضع قيودا عليها لمنع تبييض أموال، «يوجد توجه بتحويل الأموال إلى إسرائيل واستثمارها في العقارات، من أجل التهرب من انعدام اليقين المالي في أوروبا، كما أن الأحداث الأمنية غير المتوقفة في فرنسا تدفعهم إلى الهجرة، قبل شهرين نظما معرض هجرة في فرنسا وكان زمحما. فالأفراد يريدون بكل بساطة أن يضعوا رجليهم على الأرض».

حذر سياسي إسرائيلي وتوجس اقتصادي حيال المستقبل!

وفشلت في ذلك.

الاستفتاء لن يؤثر على الاقتصاد الإسرائيلي
تشير التقديرات في وزارة المالية الإسرائيلية، وفقا لبيان صادر عنها أول من أمس، إلى أن تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الإسرائيلي سيكون مشابها لتأثير أزمة سوق اليورو في العام ٢٠١٢. عندما سجلت مؤشرات بورصة تل أبيب انخفاضا بمعدل ٦٥٪.

وأشارت الوزارة إلى أن بريطانيا هي خامس أكبر اقتصاد في العالم والثاني في أوروبا. وفي حال دخول بريطانيا إلى ركود اقتصادي، على ضوء المس بحجم صادراتها، فإنه لا يتوقع أن يؤدي ذلك إلى أزمة عالمية، لكنه سيؤثر على أسواق المال التي ستراقب عملية الخروج من الاتحاد الأوروبي والتي ستستمر لفترة معينة.

ورغم اعتراف وزارة المالية الإسرائيلية بوجود انعدام يقين كبير إزاء التبعات الاقتصادية لنتائج الاستفتاء، لكنها اعتبرت أن ميزان التهديدات والفرص، من وجهة النظر الإسرائيلية لا يميل نحو اتجاه سلبي بالضرورة، وأن التبعات هي سياسية بالأساس، خاصة من «ظاهرة دومينو» تتمثل بخروج دول أخرى من الاتحاد الأوروبي.

وتتحوف إسرائيل من سيناريو متطرف، رغم أن احتمالات تحققه حاليا ضئيلة جدا، وهو تفكك الاتحاد الأوروبي أو حدوث أزمة اقتصادية عالمية، سيتأثر الاقتصاد الإسرائيلي منها بشكل كبير.

وسعى رئيس اتحاد أرباب الصناعة والمنظمات التجارية الإسرائيلية، شراغا بروش، إلى تهدئة المخاطر. ونقلت عنه صحيفة «غلوبس» الاقتصادية قوله إن «أماننا سنتين من الاستعدادات إلى حين خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وسيتم خلالها توقيع اتفاقيات تجارة جديدة».

وأضاف «أتوقع أن ما حدث في أسواق العالم في اليومين الماضيين سيتوازن خلال أسابيع معدودة والضرر الذي سيلحق بالاقتصاد العالمي سيكون ضئيلا».

تأثير محدود على الصادرات الإسرائيلية

وفقا لتقديرات الخبراء الاقتصاديين في «معهد الصادرات» الإسرائيلي برئاسة شاؤولي كسلنسون، فإن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لن يؤثر جوهريا على الصادرات الإسرائيلية إلى بريطانيا، التي تتميز بطلب ثابت على بضائع، أبرزها الأدوية، لكن العرة في الأسواق خلال الأشهر القليلة المقبلة ستؤثر على الصادرات الإسرائيلية بصورة عامة.

وتشير التقديرات السائدة في إسرائيل إلى أن الانفصال عن الاتحاد الأوروبي سيؤدي إلى تراجع الاستهلاك في بريطانيا، وارتفاع تكلفة التجارة وانخفاض قيمة العملة المحلية، الأمر الذي سيؤدي إلى تراجع جاذبية التصدير إلى بريطانيا.

إضافة إلى ذلك، فإن المصدرين الإسرائيليين الذين يبرمون صفقات بالجنيه الإسرائيلي مقابل الدولار، سيضطرون جراء انخفاض قيمة هذه العملة، ومن الجهة الأخرى فإن الاستيراد من بريطانيا سيكون أقل تكلفة بالشيك.

ونكرت صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية العبرية، أنه سيجل نشاط تجاري متزايد في الاستيراد من بريطانيا إلى إسرائيل في مواقع التجارة الإلكترونية، خلال نهاية الأسبوع الماضي.

وأشار كسلنسون إلى أن بريطانيا تحتل المكان الثاني بالنسبة للصادرات الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة، وبلغ حجم تصدير البضائع والخدماة التجارية من إسرائيل إلى بريطانيا ٧٤ مليار دولار في العام الماضي.

واستمر ارتفاع حجم هذه الصادرات بفضل تصدير الأدوية، لكن من دون احتساب تصدير الأدوية، فإن الصادرات الإسرائيلية صرحت الجنيه الإسرائيلي مقابل الدولار، وجزء من هذا التراجع ناتج من انخفاض سعر صرف الجنيه الإسرائيلي مقابل الدولار.

وبرز تراجع الصادرات الإسرائيلية إلى بريطانيا في فروع الكيمياء والبصريات والطب والبلاستيك والمنتجات الزراعية والاتصالات والعتاد الأمني.

ونقلت «ذي ماركر» عن وزير اقتصاديين في شركة تامين مخاطر التجارة الخارجية الحكومية الإسرائيلية «أشرا»، تقديرهم أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيحدث حالة فوضى في الأسواق وحرب عملات، ستلحق ضررا بالتصدير الإسرائيلي إلى أوروبا.

وتوقع مدير عام «أشرا»، تساحي ملاح، أنه في الأسابيع المقبلة سيتم إجراء التوقيع على صفقات تصدير، لم توقع بعد، إلى أوروبا كلها، وذلك إلى حين اتضاح صورة الوضع.

وحذر ملاح من أن الفوضى ستتزايد في حال قررت دول أخرى الخروج من الاتحاد الأوروبي، مثل لوكسمبورغ ومالطا وإيرلندا وقبرص.

ورأى ملاح أن «خروج بريطانيا تؤكد على حاجة المصدرين الإسرائيليين إلى تقليص مخاطرهم بالتصدير إلى أوروبا وتعميق جهود الدخول إلى أسواق أخرى، مثل دول أفريقيا والصين».

وقال مدير عام اتحاد المزارعين الإسرائيليين، أفشالوم فيلان، إن الصادرات الزراعية إلى أوروبا، التي تراجعت في السنوات الثلاث الماضية وحجمها اليوم مليار يورو، يمكن أن تنحصر أكثر في حال دخول بريطانيا إلى ركود اقتصادي.

وقال رئيس دائرة التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد والصناعة، أوهاد كوهين، إنه «بالنسبة لإسرائيل والاتفاقيات التي تجري الأمور بموجبها مع بريطانيا، لا يوجد حاليا أي تغيير ولو حتى بحجم ضئيل للغاية، ونتيجة الاستفتاء لا تغير شيئا بالنسبة للمصدر الإسرائيليين، فالاتفاقيات بين الدولتين لا تزال سارية المفعول، ولا تزال بريطانيا عضوا في جميع المؤسسات الأوروبية وتتصرف في إطارها مثلما تصرفت حتى الآن بالضبط».

لكن كوهين عبر عن التوجس في إسرائيل في الأمد البعيد، وقال إنه «ليس واضحا الآن متى ستقدم بريطانيا على الخطوة الفعلية، بالتوجه إلى الاتحاد الأوروبي يطلب الخروج منه وكم ستستغرق المفاوضات التي ستجري بينها وبين الاتحاد، والتي يتوقع أن تستمر سنتين وستحدد خلالها شروط الطلاق».

وخلص إلى أن «لا أحد لديه أية فكرة كيف ستبدو الأمور. فالاتفاقيات التجارية التي بموجها تتاجر إسرائيل مع بريطانيا وقعت في العام ١٩٧٥، وإذا تم الانفصال فعلا فإنه سنضطر إلى إجراء مفاوضات حول اتفاق تجارة جديد».

الاستيطان في المناطق الفلسطينية جعل من الصعب الفصل بين الشعبين!

«يحاول «تهدئة» اليمين بالقول: «ليس هناك شيء اسمه إخلاء بأي ثمن، حتى الأكثر تطرفا من بين أوساط اليسار لا يعرفون كيف بالإمكان إخلاء مئات آلاف من بيوتهم، أصبح هذا مستحبالا. بعد صدمة إخلاء ٨٠٠ شخص من مستوطنات قطاع غزة من الصعب التصديق أنه من الممكن فعل الشيء نفسه في الضفة الغربية!»

«اليسار مشغول بالعمل الثقافي، بينما يكرس اليمين جهوده لنشر التربية الأيديولوجية، بما في ذلك بين جنود الجيش وضباطه وفي جهاز التعليم الرسمي...»

«هذا الاحتلال يضايقني ويؤرقني لأنني أعرف أنه لا يشبه الاحتلال الفرنسي في الهند الصينية على بُعد آلاف الكيلومترات عن البيت، وليس مثل الاحتلال البريطاني في كينيا. إنه يقيم في داخلنا، قرب بيتنا، فقبل أن يطلق الجندي الرصاص على «المخرب» الجريح، كنت سأقترح عليه أن يأخذ في الحسبان أن شقيق هذا «المخرب» ربما يقوم بترميم بيوت في المستوطنات أو ربما كان عمه، مثلا، طبيبا يعمل في مستشفى في داخل إسرائيل وربما يقوم بمعالجة أحد أفراد عائلة هذا الجندي، الفرنسيون فعلوا أمورا فظيعة في فيتنام وفي الجزائر لكنهم خرجوا من هناك منذ زمن طويل، بينما سنعيش مع الفلسطينيين إلى أبد الأبد، لا نملك مكانا آخر نذهب إليه. وهم أيضا لا يملكون!»

هذا ما قاله الأديب الإسرائيلي أ. ب. يهوشوع، في سياق مقابلة مطولة أجرتها معه صحيفة «معاريف» الإسرائيلية ونشرتها يوم ١٩ حزيران الجاري، وتطرق خلالها إلى جملة من قضايا الساعة الملحة في إسرائيل وفي العلاقة بينها وبين الشعب الفلسطيني، سواء في الضفة الغربية وقطاع غزة أو في داخل إسرائيل نفسها، رغم أن مناسبة إجراء المقابلة هي صدور كتابه الجديد بعنوان «مقالات أفندي لا يتلقى أجر كتاب» (ترجمة حرة) عن منشورات «الكيبوتس الموحد» (هكيبوتس همتوحاد). وهو عبارة عن مجموعة من مقالات كتبها والده، المستشرق والصحافي يعقوب يهوشوع.

الحرب يساعدها

في سبب أغوار هويتنا

يتحدث أ. ب. يهوشوع بداية عن والده الذي «كان يمتدح كبار المستشرقين، لكنه كان يلاحظ في الوقت نفسه أنهم حينما يصلون إلى قرية عربية، لا يعرفون كيف يطوبون فنانا من القهوة، وكان جد يهوشوع أحاماها يعيش في القدس حين أرسله ابته (والد الأديب)، في مطلع عشرينيات القرن الماضي، إلى شيخ في بلدة سلوان ليعلمه اللغة العربية، وكانت تلك خطوة غير اعتيادية، إطلاقا.

ويقول أ. ب. يهوشوع: «كان لإرسال جدي والذي لتعلم العربية لدى شيخ في سلوان بطريقة منظمة، ليس من أجل محادثة البائعين المتجولين في السوق فقط، بلغ الأثر على والدي، ويضيف: «ثم انتقل هذا التأثير إلى أيضا. حين أصبحت أدبا، استطعت - بفضل أبي وتأثيره - دمج شخصيات عربية في نتاجاتي الأدبية بصورة سليمة. فقد تعلمت منه كيفية التعامل مع العرب بنفس المستوى. وهو ما بدأ في رواية «العاشق» واستمر في روايات مثل «السيد ماني» وغيرها. كان ذلك نابعاً من الوعي بأنني قادر على فهم العرب من خلال تكوينهم النفسي وجعلهم شركاء متساوين مع الشخصيات اليهودية التي أكتب عنها».

ويضيف، في الحديث عن التعامل مع العرب: «من خلال العرب، نستطيع سبر أغوار أمور دنيئة عن هويتنا نحن. إنها المرة الأولى بعد ٢٠٠٠ سنة أو أكثر التي نحكم فيها نحن أقلية قومية تعيش بين ظهرانينا ونحن أصحاب السيادة عليهم، بعد سنوات عديدة كنا خلالها أقلية في أماكن أخرى».

وفي هذا السياق، يشير أ. ب. يهوشوع إلى أن والده، الذي تولى بعد قيام دولة إسرائيل إدارة دائرة في وزارة الأديان كانت مسؤولة عن «الأقليات» وكان مترجما (إلى العربية) في مراسم حكومية ورسمية، «لم يكن يحمل آراء حمائية، كهذه التي أمثلها أنا». ويوضح: «صحيح أنه لم يكن يحمل آراء صقرية متطرفة، أيضا، لكنه كان متشائما من حيث فرص التوصل إلى اتفاق مع العرب، وهذا، بعد أن قرأ ما كتبوا، بصورة معقدة».

الاستيطان والواقع

العصني على الفصل!

يعتبر أ. ب. يهوشوع من أبرز الأدباء الإسرائيليين، ليس من حيث القيمة والنتاجات الأدبية فحسب، وإنما بفضل مساهماته النشطة في الحياة السياسية لفترة قصيرة، لكن مساهماته النشطة والمتعددة في النقاش السياسي العام في إسرائيل، سواء على المنابر الأكاديمية أو الإعلامية المختلفة. وفي مواقفه السياسية، يعتبر أ. ب. يهوشوع من أبرز ممثلي «الجناح الحامشي» في حزب «العمل» وهو يدعو إلى تطبيق «حل الدولتين» بإقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل، في حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، ويقول

«هذا الاحتلال يضايقني ويؤرقني لأنني أعرف أنه لا يشبه الاحتلال الفرنسي في الهند الصينية على بُعد آلاف الكيلومترات عن البيت، وليس مثل الاحتلال البريطاني في كينيا. إنه يقيم في داخلنا، قرب بيتنا، فقبل أن يطلق الجندي الرصاص على «المخرب» الجريح، كنت سأقترح عليه أن يأخذ في الحسبان أن شقيق هذا «المخرب» ربما يقوم بترميم بيوت في المستوطنات أو ربما كان عمه، مثلا، طبيبا يعمل في مستشفى في داخل إسرائيل وربما يقوم بمعالجة أحد أفراد عائلة هذا الجندي، الفرنسيون فعلوا أمورا فظيعة في فيتنام وفي الجزائر لكنهم خرجوا من هناك منذ زمن طويل، بينما سنعيش مع الفلسطينيين إلى أبد الأبد، لا نملك مكانا آخر نذهب إليه. وهم أيضا لا يملكون!»

هذا ما قاله الأديب الإسرائيلي أ. ب. يهوشوع، في سياق مقابلة مطولة أجرتها معه صحيفة «معاريف» الإسرائيلية ونشرتها يوم ١٩ حزيران الجاري، وتطرق خلالها إلى جملة من قضايا الساعة الملحة في إسرائيل وفي العلاقة بينها وبين الشعب الفلسطيني، سواء في الضفة الغربية وقطاع غزة أو في داخل إسرائيل نفسها، رغم أن مناسبة إجراء المقابلة هي صدور كتابه الجديد بعنوان «مقالات أفندي لا يتلقى أجر كتاب» (ترجمة حرة) عن منشورات «الكيبوتس الموحد» (هكيبوتس همتوحاد). وهو عبارة عن مجموعة من مقالات كتبها والده، المستشرق والصحافي يعقوب يهوشوع.

الحرب يساعدها

في سبب أغوار هويتنا

يتحدث أ. ب. يهوشوع بداية عن والده الذي «كان يمتدح كبار المستشرقين، لكنه كان يلاحظ في الوقت نفسه أنهم حينما يصلون إلى قرية عربية، لا يعرفون كيف يطوبون فنانا من القهوة، وكان جد يهوشوع أحاماها يعيش في القدس حين أرسله ابته (والد الأديب)، في مطلع عشرينيات القرن الماضي، إلى شيخ في بلدة سلوان ليعلمه اللغة العربية، وكانت تلك خطوة غير اعتيادية، إطلاقا.

ويقول أ. ب. يهوشوع: «كان لإرسال جدي والذي لتعلم العربية لدى شيخ في سلوان بطريقة منظمة، ليس من أجل محادثة البائعين المتجولين في السوق فقط، بلغ الأثر على والدي، ويضيف: «ثم انتقل هذا التأثير إلى أيضا. حين أصبحت أدبا، استطعت - بفضل أبي وتأثيره - دمج شخصيات عربية في نتاجاتي الأدبية بصورة سليمة. فقد تعلمت منه كيفية التعامل مع العرب بنفس المستوى. وهو ما بدأ في رواية «العاشق» واستمر في روايات مثل «السيد ماني» وغيرها. كان ذلك نابعاً من الوعي بأنني قادر على فهم العرب من خلال تكوينهم النفسي وجعلهم شركاء متساوين مع الشخصيات اليهودية التي أكتب عنها».

ويضيف، في الحديث عن التعامل مع العرب: «من خلال العرب، نستطيع سبر أغوار أمور دنيئة عن هويتنا نحن. إنها المرة الأولى بعد ٢٠٠٠ سنة أو أكثر التي نحكم فيها نحن أقلية قومية تعيش بين ظهرانينا ونحن أصحاب السيادة عليهم، بعد سنوات عديدة كنا خلالها أقلية في أماكن أخرى».

وفي هذا السياق، يشير أ. ب. يهوشوع إلى أن والده، الذي تولى بعد قيام دولة إسرائيل إدارة دائرة في وزارة الأديان كانت مسؤولة عن «الأقليات» وكان مترجما (إلى العربية) في مراسم حكومية ورسمية، «لم يكن يحمل آراء حمائية، كهذه التي أمثلها أنا». ويوضح: «صحيح أنه لم يكن يحمل آراء صقرية متطرفة، أيضا، لكنه كان متشائما من حيث فرص التوصل إلى اتفاق مع العرب، وهذا، بعد أن قرأ ما كتبوا، بصورة معقدة».

الاستيطان والواقع

العصني على الفصل!

يعتبر أ. ب. يهوشوع من أبرز الأدباء الإسرائيليين، ليس من حيث القيمة والنتاجات الأدبية فحسب، وإنما بفضل مساهماته النشطة في الحياة السياسية لفترة قصيرة، لكن مساهماته النشطة والمتعددة في النقاش السياسي العام في إسرائيل، سواء على المنابر الأكاديمية أو الإعلامية المختلفة. وفي مواقفه السياسية، يعتبر أ. ب. يهوشوع من أبرز ممثلي «الجناح الحامشي» في حزب «العمل» وهو يدعو إلى تطبيق «حل الدولتين» بإقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل، في حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، ويقول

استيطان «المعراخ»

وانهزامية اليسار!

عند هذه النقطة، يتوجه يهوشوع إلى «قادة اليسار وأبطاله»، فيقول، فيقول: «صحيح أن الليكود هو



الأديب الإسرائيلي أ. ب. يهوشوع.

عن هذا: «حين قلت هذا، في أعقاب لوبا لياف إثر حرب الأيام الستة، عن دولتين للشعبين، بدت آرائها حمائية جدا. أما اليوم، فقد أصبحت هذه هي السياسة الرسمية لدولة إسرائيل. ليس نتباهو وحده هو الذي يتحدث عن هذا، بل حتى أفغدور لبيرمان». لكنه يستدرك ليقول: «هذا، رغم أنه يبدو أنه لن يكون بالإمكان الفصل بين الشعبين في ضوء مشروع الاستيطان وما خلفه حتى الآن حيث ربطنا ونسجنا في داخل الأراضي الفلسطينية. ربما ينبغي إيجاد نموذج آخر بديل، كوندراشي مثلا، بحيث نعيش إلى جانب بعضنا البعض، بعد أن ينتهي الاحتلال».

ويتوجه يهوشوع إلى أوساط اليمين الإسرائيلي «المخوف من إخلاء جماهيري جماعي في يهودا والسامرة» (الضفة الغربية) فيطلق عليهم ما يصفه بأنه «غابرة تهدئة» تقول: «ليس هناك شيء اسمه إخلاء بأي ثمن، حتى الأكثر تطرفا من بين أوساط اليسار لا يعرفون كيف بالإمكان إخلاء مئات آلاف من بيوتهم، أصبح هذا مستحبالا. بعد صدمة إخلاء ٨٠٠ شخص من مستوطنات قطاع غزة، كانوا عالقين هناك (مستوطنات قطاع غزة)، كانوا عالقين هناك بصورة غير معقولة في قلب مليون فلسطيني في قطاع غزة، من الصعب التصديق بأنه من الممكن فعل الشيء نفسه في يهودا والسامرة» (الضفة الغربية). ويضيف: «أقول هذا بصفتي كنت بين أوائل الذين تحدثوا هنا عن دولتين للشعبين، بينما كانت الغالبية الشعب تتساءل: أين هم الفلسطينيون؟ ولكن، بعد كل هذه السنوات، أرى أنه يجوز لي القول بأن نموذج الدولتين للشعبين بالصيغة التي فكر بها مسكر السلام، لم يعد من الممكن أن يكون ملائما ونافذا، كما كنا نعتقد آنذاك، ولكن، قبل أي شيء آخر، ينبغي إنهاء الاحتلال، لأن هذا ما يسمم المادة الوراثية في هويتنا».

وردا على سؤال عما إذا كان، حيال التقدم في السن (٨٠ عاما) والتغيرات المحلية والتطورات الحاصلة في المنطقة، قد أصبح «أقل قتالية»، قال يهوشوع: «السؤال هو قتالي على ماذا؟ لم أوقف حربي من أجل إنهاء الاحتلال ولو لحظة واحدة. هذه مصلحتنا نحن، وليس مصلحة العرب فقط. دعني أقول إنني أصبحت أكثر تعقيدا في الطول التي أقترحها، لأنني أصبحت أقل إيمانا وثقة بالحلول التي كانت قابلة للتطبيق قبل ٢٠ سنة. لا أريد أن أغض عيني حيال الواقع. لم يكن يضيرني مواصلة إبقاء الجيش الإسرائيلي هناك، خلف الخط الأخضر، ولو ١٠ سنة أخرى حتى نصبح واثقين بأنه يمكن صنع السلام معهم. الجيش - نعم، أما المواطنون (المستوطنون)، فكان من الخط والمحظور إدخالهم إلى أراضي الآخرين، وهو ما يخلق صراعات أشد بكثير من تلك التي تنشأ في ظل احتلال عسكري فقط».

استيطان «المعراخ»

وانهزامية اليسار!

عند هذه النقطة، يتوجه يهوشوع إلى «قادة اليسار وأبطاله»، فيقول، فيقول: «صحيح أن الليكود هو المسؤول الرئيس عن هذا الواقع، لكننا نعرف أن حكومة المعراخ (العمل)، بقيادة يغال ألون وشمعون بيريس، بالذات هي التي أعطت الشرعية والقوة الأخضر لإقامة مستوطنة كريات أربع (في الخليل). وتبقى القضية هي أنه عندما نقل المعراخ السلطة إلى يدي الليكود في العام ١٩٧٧، كان قد انتقل إلى ما وراء الخط الأخضر أكثر من ٣٠٠٠ مستوطن، بينما أصبح هناك الآن مئات الآلاف (من المستوطنين).

وردا على سؤال ما إذا كان لا يزال يؤمن بأن السلام قابل للتحقق «في حياتك»، قال يهوشوع: «عندما جاء السادات إلى هنا في العام ١٩٧٧ وهبطت الطائرة، بكيت بكاء حقيقيا. كانت الدموع تنهل من عيني لأنني لم أكن أومن بأنني يمكن أن أشاهد في حياتي رئيس الدولة التي كانت أكثر عدائية لنا وسفكت الكثير من دماءنا يمكن أن يأتي إلى هنا. لكن الحقيقة أن هذا حصل. ثم جاء السلام مع الأردن واللقاءات مع عرفات، وأريد أن أؤكد أننا سننظر برؤية السلام يتحقق هنا في حياتنا، فالسلام قد يغير حياتنا، نحن الطرفين، من النقيض إلى النقيض، في كل شيء وفي كل مناحي الحياة».

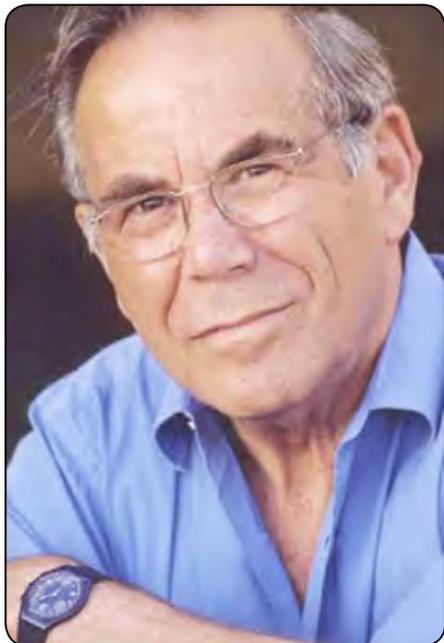
وتحدث يهوشوع عن «انهزامية في أوساط اليسار الإسرائيلي» فقال إن الطاقة الأساسية لدى أوساط اليسار تحولت نحو الفعل الثقافي والأنشطة الثقافية التي صار اليسار يعتقد أن بإمكانه استنفاد نشاطه السياسي فيها. أي، صار اليسار يعتقد بأنه «يقوم بواجبه» بمجرد عرض بعض القصص عن الفلسطينيين. فجأة، نشأت موجة من الأعمال والعروض المسرحية عن ألمانيا النازية، أنا أحضر إلى المسرح فآري ممثلين إسرائيليين لباس نازي، كأنما يريدون القول: أنظروا كيف بدأت فحشسة المجتمع الألماني واستتجوا ما ينبغي حيال مجتمعنا نحن، لكنني اعتقد بأن هذا لا يساعد في شيء. نحن لسنا ألمانيا ولا تجوز مقارنة بها. ثمة هنا نزاع على الأرض وصراع على الهوية. أما المقارنات من هذا القبيل فمن شأنها تشويش كل المنظمات.

وحول ما ينتقص اليسار الإسرائيلي في هذه المرحلة، يقول يهوشوع إن ما ينقصه هو «قليل من الاستيضاحات الأيديولوجية بصورة أكثر وضوحا، وخصوصا بشأن: ما هي الهوية اليهودية وما هي الهوية الإسرائيلية؟ وهذا، على نقيض المعسكر الآخر، أي حزب «البيت اليهودي»، وبعض أحزاب الحريديم ربما، التي تمارس أيديولوجيات متسقة تتغلف بين جنود وضباط الجيش أيضا. أما نحن فمشفولون، أساسا، في العمل الثقافي، بينما هم يكرسون جهدهم لنشر التربية الأيديولوجية، التي يسزونها إلى جهاز التعليم أيضا. وحين يقول رئيس الحكومة بنفسه، أيضا، أنه يؤيد حل دولتين للشعبين، فهذا ما يفرغ البالون من الهواء تماما!»

والتقد يهوشوع دعا مقاطعة إسرائيل من بين «متطرفي اليسار» مدعيا بأن «دعواتهم لمقاطعة إسرائيل لا تنطوي على أية فائدة، بل لا حاجة إليها إطلاقا لأن من شأنها إثارة الغضب ليس إلا».

ثروة أكبر ٥٠٠ ثري في إسرائيل - ١٣٦ مليار دولار!

قائمة الأثرياء الـ ٥٠٠ ضمن ٢٤٥ عائلة ومن بينهم ١٥١ فرداً و٣٥٩ ثريا ضمن ٩٤ عائلة* خسائر ثري فرنسي يهودي بـ ٩ مليارات دولارات أدت إلى تراجع إجمالي الثروات مقارنة بـ ٢٠١٥* ١٠٥ عائلات حققت أرباحاً بنحو ٦١ مليار دولار و٥٦٦ عائلة خسرت ١٦ مليار دولار* عوفر عيني انتقل من رئاسة اتحاد النقابات إلى قائمة الـ ٥٠٠



أصحاب المليارات في إسرائيل: الثري ستاف فريطهايمر بتصدر القائمة.

هبط احتكاري قطاع الغاز يتسحاق تشوفان من المرتبة السادسة إلى الثامنة، جراء انخفاض أسعار أسهم قطاع الغاز.

العربي الوحيد

وتبقى هذه «الخانة الثابتة» في هذه التقارير السنوية منذ ١٢ عاماً، فمن أصل ٥٠٠ ثري في إسرائيل، هناك عربي واحد، وهو رجل الأعمال، بديع بشارة طنوس، من مدينة الناصرة، وهو صاحب واحدة من أكبر شركات البناء في إسرائيل، وهي تنشط أيضاً في دول في شرق أوروبا وكندا، وقد أسس طنوس الشركة في سنوات السبعين الأولى، ولاحقاً انضم إليه شقيقه صبحي، ولكن قبل سنوات قليلة انشق صبحي عن الشركة، وأقام شركة مستقلة، وهي أيضاً لها نشاط في الخارج. وقبل ذلك، كانت في القائمة من بين الأثرياء الـ ٥٠٠ عائلة شقعة، التي تملك واحدة من أكبر شركات استيراد المواد الغذائية، إلا أن الشركاء انفصلوا عن بعضهم، وشكلوا شركتين أو أكثر، مما أخرجهم من قائمة الـ ٥٠٠. وسبق هذا خروج عائلتين عبريتين بعد تدهور أوضاعهما الاقتصادية وأصلاً كانت في القائمة حينما كان حجم الثروات أقل، وحسب التقديرات ارتفع الحجم الإجمالي لثروات الأثرياء الـ ٥٠٠ الكبار أربعة أضعاف خلال ١٦ عاماً.

وقد حل بديع طنوس في المرتبة ٢١١ من بين العائلات الـ ٢٤٥، ولكن على صعيد الأفراد، فقد حل في المرتبة ٣٨٤ من أصل ٥٠٠ ثري. وحسب التقرير فإن ثروة طنوس تبلغ هذا العام ١٣٠ مليون دولار، بزيادة ٥ ملايين دولار عن العام الماضي ٢٠١٥، ولكن بزيادة ٢٠ مليون دولار عن العام ٢٠١٤.

الجمود في الثروات والتقلص في الحكم

ويقول رئيس تحرير المجلة الشهرية لصحيفة «ذي ماركر» إيتان أفريئيل، في مقاله الافتتاحي، إنه بحسب تحليل التفغيرات في ثراء الأثرياء الـ ٥٠٠ الكبار، الذي تعرضه الصحيفة للسنة الـ ١٥ على التوالي، فإن العام الجاري ٢٠١٦ لم يكن عاماً جيداً للأثرياء. فبعد ثلاث سنوات، ازدادت فيها ثرواتهم بسرعة، فإنهم في العام الأخير واجهوا تراجعاً، وبعد أن استعرض أفريئيل ما يقوله خبراء اقتصاد في العالم، حول حركة الثراء والسعي للسيطرة على الحكم، يقول إنه من الصعب رفض فكرة أن الأثرياء يسيطرون على العالم، أو على الأقل في أجزاء واسعة منه دون علاقة بكييفية تحقيق الثراء. فثري فلاديمير بوتين، حسب التقديرات، هو من كبار أثرياء روسيا، وفي تركيا رجب أردوغان، أرسل ابنه ليكون رجل أعمال العائلة، والحكام في دول أفريقية، وديكتاتوريات أخرى، هم بشكل عام الأثرياء. كما نرى أن الكثير من قادة الحزب الشيوعي الصيني لهم عائلات حققت ثراء في العقد الأخير. والولايات المتحدة الأمريكية تحت سيطرة أعضاء الكونغرس، الذين بغالبيتهم من أصحاب الملايين، وهم بذاتهم مدنيون لمن يتبرعون لهم ويدعمونهم في الانتخابات، وهم عادة من أصحاب المليارات. بينما دونالد ترامب، هو ذروة الذروة: فملياردير يمكن أن يتم انتخابه للرئاسة، بالذات لأنه ملياردير وقادر على الاستخفاف بالجميع.

ويتابع أفريئيل قائلاً عن الوضع الإسرائيلي: «وعندنا فإن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو هو رجل ثري، يتلقى المساعدة من أميركان من أصحاب المليارات. بينما أفيغور ليبرمان جرف الملايين من نشاط اقتصادي خضع للتحقيق في الشرطة. ولأرييه درعي كم من البيوت، وكذا وزير الرفاه حاييم كاتس، الذي له أيضاً عدا البيوت أسهمه في شركة غاز، وهو يخضع حالياً للتحقيق بشأن علاقته بالملياردير كوبي ميون».

كتب برهوم جرابيسي:

أظهرت قائمة الأثرياء الـ ٥٠٠ الكبار في إسرائيل، التي تصدرها سنويا المجلة الشهرية لصحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية التابعة لصحيفة «هاتس» الإسرائيلية، حجم التراجعات في الثروات الكبرى، خاصة في أسواق المال. فقد تبين أن إجمالي ثروة الأثرياء الـ ٥٠٠ بلغ هذا العام ١٣٦ مليار دولار، أقل مما كان عليه في العام الماضي ٢٠١٥ - حوالي ١٤٠ ملياراً، إلا أن ثريا واحداً متجنساً إسرائيلياً خسر في العام الماضي وحده ما يقارب ٩ مليارات دولار.

وكما في كل عام، فإن قائمة الـ ٥٠٠ تظهر أيضاً حجم الفجوات الضخمة بين الأثرياء أنفسهم، في حين أنه كما هو حال السنوات الـ ١٢ الأخيرة، فإن القائمة تضم عربياً واحداً ويندرج في المرتبة ٣٨٤ من بين ٥٠٠.

وتضاعفت الثروة الإجمالية للأثرياء الـ ٥٠٠ منذ العام ٢٠٠٣ وحتى العام الحالي بنسبة ٣٦٧٪، لكن جزءاً واضحاً من هذا التضخم ناجم أيضاً عن تجنيس عدد من الأثرياء اليهود، من دول الاتحاد السوفيتي السابق، وأيضاً من أوروبا، بينما هناك أثرياء، وبالأصح حيتان مال على مستوى عالمي، يتحركون في الاقتصاد الإسرائيلي، ولكنهم لم يطلبوا الجنسية رغم أنهم يهود، وأولهم الصديق الأقرب والممول الأكبر لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، الملياردير الأميركي اليهودي شلدون إدلسون، الذي يملك صحيفة «يسرائيل هيووم» المجانية اليومية، الداعمة كلياً لنتنياهو، والتي باتت الأكثر انتشاراً من بين باقي الصحف.

وقالت «ذي ماركر» إن المقياس الذي اتبعته لاحتساب الثروة، هو أن يكون الثري من الإسرائيليين، صاحب الثروة الصافية حتى الأول من نيسان ٢٠١٦، وبموجب المعلومات التي لدى الصحيفة، وتشمل كافة الأسهم في كافة الشركات والمؤسسات، والاستثمارات المالية في البورصة، وقيمة العقارات المملوكة، والسيولة النقدية المتوفرة حتى ذلك اليوم، التي تملكها العائلة أو الفرد أو المجموعة الاقتصادية الواحدة، وبعد أن تم انتقاص الديون الشخصية، بموجب المعلومات المعلنة.

كما اعتمدت الصحيفة تقارير معتمدة، ومنها تقارير البورصة عن كل واحد من هؤلاء الأثرياء. وجرى احتساب الثروة بناء على سعر صرف ٣٫٩ شيكل للدولار.

وتضم القائمة ٥٠٠ ثري ضمن ٢٤٥ عائلة. وهناك ١٥١ ثريا ثرواتهم مسجلة بأسمائهم وحدهم، بينما ٣٤٩ ثريا ضمن ٩٤ عائلة، ما يعني أنه في حال تفككت شراكة أبناء العائلة الواحدة في أي لحظة فإنهم سيخرجون من قائمة الأثرياء الـ ٥٠٠.

وجاء في رأس القائمة الثري الإسرائيلي ستاف فريطهايمر وأبناء عائلته الاربعة، مع ثروة ٨٫٣ مليار دولار، إذ كان قد تراجع في العام الماضي إلى المرتبة الثانية، بعد حصول الثري الفرنسي باتريك ديرهي في العام الماضي على الجنسية الإسرائيلية، حاملاً ثروة تتجاوز ١٦ مليار دولار، وخسر منها حتى العام الجاري ٨٫٨٥ مليار دولار، ليحل في المرتبة الثانية.

ورانيا في قراءة القائمة، أن ٥٦ عائلة ثرية سجلت خسائر بقيمة تجاوزت بقليل ١٦ مليار دولار، بينما سجلت ١٠٥ عائلات أرباحاً بقيمة تجاوزت بقليل ٦ مليارات دولار.

فجوات في الثراء

وعمل التقرير على تقسيم الأثرياء إلى خمس مجموعات، الأولى التي للعائلة أو الفرد من مليار دولار وصاعداً، والثانية من ٥٠٠ مليون إلى ٩٩٩ مليون دولار، والثالثة من ٢٠٠ مليون إلى ٤٩٩ مليون دولار، والرابعة من ١٠٠ مليون إلى ١٩٩ مليون دولار، والخامسة الدنيا من ٢٦ مليون إلى ٩٩ مليون دولار.

وكان في المجموعة الأولى ٣٧ عائلة، من ضمنها ٢٢٠ فرداً، بمعنى الثروات مسجلة على أسمائهم شخصياً، بـ ٦٧ ثريا ضمن ١٧ عائلة. وبلغت ثروة العائلات الـ ٣٧ حوالي ٨٥٫٨ مليار دولار، وهو ما يشكل نسبة ٦٣٪ من إجمالي ثروة الأثرياء الـ ٥٠٠. ولكن ثروة العائلات العشر الأولى ضمن هذه المجموعة بلغت مجتمعة ٤٥ مليار دولار، بمعنى ٣٣٪ من إجمالي ثروة الـ ٥٠٠. واللافت في ثروة العشرة الأوائل أن الثروات مسجلة بأسماء أفراد، باستثناء ستاف فريطهايمر، المسجلة ثروته على اسمه وزوجته وأبنائهما الثلاثة. كما أن يتسحاق تشوفا، المحتكر الإسرائيلي الأكبر لقطاع الغاز الطبيعي، سجل ثروته مع زوجته.

وضمن هذه المجموعة وحدها، بلغت الخسائر حوالي ١٣٫٢ مليار دولار، ما يشكل ٨٥٪ من إجمالي الخسائر في هذا العام، كما سجلت ٣٫٩ مليار دولار أرباحاً، ما يشكل ٦٤٪ من الأرباح التي حققها الأثرياء في القائمة. وبلغت الثروة الإجمالية للمجموعة الثانية - الـ ١٦٨ مليار دولار، وضمن ٢٣ عائلة، بينهم ١٢ فرداً، في حين أن ١١ عائلة ضمت ٤٣ شخصاً.

وشملت الشريحة الثالثة، التي تتراوح فيها الثروات من ٢٠٠ مليون إلى ٤٩٩ مليون دولار، ٦٩ عائلة، وبلغ إجمالي ثروتها قرابة ١٩٫٨٤ مليار دولار.

وفي المجموعة الرابعة، التي تتراوح فيها الثروات من ١٠٠ مليون إلى ١٩٩ مليون دولار، فقد وجدنا ٨٤ عائلة، بثروة إجمالية قاربت ١١٫٨ مليار دولار.

وبلغ إجمالي ثروة المجموعة الخامسة، الـ ٢٫٧٦ مليار دولار، توزعت على ٣٢ عائلة، من بينها ٢١ فرداً، و١١٠ عائلة فيها ٤٣ شخصاً، ومثل هذه العائلات مرشحة للخروج من قائمة الأثرياء الـ ٥٠٠ في حال تفككت شراكة أبناء العائلة الواحدة.

العمل لسنه يشارف على الانتهاء

الهدف من «قانون الجمعيات»: نزع الشرعية عن كل من لا يخضع لموقف الأغلبية السياسية في الكنيست

بقلم: ديبى غيلد (*)

ما يزال العمل متواصلاً من أجل سنّ «قانون الجمعيات»، الذي يسعى إلى وسم الجمعيات غير المرغوبة من قبل السلطة وإلى نزع الشرعية عنها، بل ويشارف على الانتهاء. وهذه المسألة يجب أن تعلق كل مواطنة ومواطن في البلاد، ويجب ألا نخذع، بهدف القانون ليس إلا ملاحقة سياسية واضحة لكل من يعارض السلطة وبالتالي يمكن أن تطل كل واحدة وواحد منا إذا لم نخضع لموقف السلطة ولم نتماثل معها.

اقتراح القانون المذكور هو مبادرة ضمن سلسلة مبادرات يتم بحثها والترويج لها في السنوات الأخيرة في الكنيست، وهي كلها مخصصة لتحقيق هدف واحد: المساس بتبرعات مخصصة لمنظمات وجمعيات أهلية وحقوقية بهدف «شلّ» نشاطها، وإخراجها من دائرة الشرعية والمش بسمعتها. كانت هناك اقتراحات لإقامة لجنة تحقيق مع المنظمات والمؤسسات الحقوقية؛ واقتراحات لفرض ضرائب على التبرعات المخصصة لها؛ واقتراحات لتقييد إمكانية توجه المنظمات إلى محكمة العدل العليا؛ وحملات إعلامية ضد هذه المنظمات؛ تهجمات من أعضاء كنيست، وزراء وحتى من رئيس الحكومة، وغيرها.

كانت اقتراحات القوانين في البداية واسعة المدى من حيث أنواع التبرعات أو الأهداف التي تضمنتها، ومع الوقت، ولغرض تضيق الخناق على المنظمات الأهلية والحقوقية بشكل خاص، واستثناء منظمات أخرى مقربة من النظام الحاكم، تم استثناء بعض النشاطات التي تحجبها السلطة كالتعليم، والصحة وما شابه. وبمرور الوقت صار الاستهداف أكثر دقة، وتفرز التركيز على تبرعات من دول أجنبية من أجل التسهيل على الإمساك بالمنظمات المطلوبة دون غيرها. على الرغم من أن درجة شفافية تبرعات من هذا النوع هي عالية أصلاً، تم خلال السنوات السابقة دفع عدد من الاقتراحات بزعم كاتب مفاده غياب الشفافية، من خلال وسم تلك التبرعات بأنها غير شرعية وبأنّ من يتلقاها هو بمثابة عميل أجنبي. وفي هذه المناسبة، يجب التذكير بأن الدول التي تقدم التبرعات للجمعيات الأهلية هي دول غربية قريبة من إسرائيل وتدعمها اقتصادياً في كافة مجالات الحياة. لو نظرنا إلى قائمة عشرات المنظمات الإسرائيلية التي تتلقى أموالاً من دول أجنبية في موقع مسجل الجمعيات، لا يمكننا العثور هناك على منظمات تعمل بين كل الأوساط وفي كل المجالات، بما فيها حقوق الإنسان، التعليم، العجزة، الذين وما شابه.

في مقابلة مع صحيفة «مكور ريشون» في كانون الثاني ٢٠١٦، سرد المحامي دان آفي يتسحاق أنه كان من أوائل الذين صاغوا اقتراحات القانون هذه وقال: «إن الفكرة الأساسية من وراء اقتراح القانون الذي صغته تناولت مسألة كيفية وقف هذه التبرعات من الدول إلى الجمعيات، إن محاربتها هي صلب الموضوع. هذه مهمة غير سهلة من ناحية قانونية، لأنه لا يمكن منع كل تبرع بشكل فاضل». وتابع: «في نهاية المطاف هناك لعبة سياسية، والمحاولة هي للمساس بهذه الجمعيات وعرضها كمن تنشط وفقاً لمصالح دول أجنبية».

نشهد في السنوات الأخيرة حملة حثيئة من التحريض ونزع الشرعية عن كل من لا يخضع لموقف الأغلبية السياسية، بمن في ذلك أعضاء كنيست ووزراء كبار في حزب الليكود، رئيس الدولة، رئيس أركان الجيش ووزير الدفاع، فنانون، مثقفون، أكاديميون، وسائل إعلام وصحافيون وغيرهم.

وضمن هؤلاء جميعاً، فإن منظمات حقوق الإنسان هي الهدف الأسهل للمساس به، بطبيعة الحال، المنظمات التي تعمل في قضايا حقوق الإنسان هي الأكثر حساسية وهي موضع خلاف في المجتمع الإسرائيلي (بينها حقوق الإنسان في المناطق المحتلة، حقوق اللاجئين وحقوق المواطنين العرب في إسرائيل)، ولذلك فمن السهل التعرض لها ونزع الشرعية عنها.

إن المقابل الذي سيدفعه المجتمع برمته ثمناً لهذه الملاحقة السياسية سيكون باهظاً جداً، فالمنظمات تشكل صوت من لا صوت لهم من أقليات متنوعة (اجتماعية، اقتصادية وقومية) تواجه صعوبات في النضال لنيل حقوقها الأساسية؛ فهي تتعاضد العديد من القضايا في شتى مجالات الحياة وتدافع عن الحقوق الأساسية لجميع سكان البلاد، وتساهم في تطبيق حق حرية التعبير، ودفع أجندات اجتماعية، اقتصادية وسياسية متنوعة.

إن اقتراح القانون هذا، مثل سائر المبادرات الأخرى، يسعى إلى كمّ الأفواه، وستكون النتيجة من ورائه تعريض النقد الموجه إلى السلطة وممارساتها، وهو نشاط أساسي في كل نظام ديمقراطي، لضرب كبير. سيتم إسكات العديد من الأصوات خشيّة من نزع شرعيتها، ما سيؤدي بالضرورة إلى المساس بحق مجموعات سكانية مختلفة وعلى رأسها المجتمع العربي في إسرائيل، لكننا جميعاً نشعر بالضرر.

(*) محامية، منسقة العمل البرلماني في «جمعية حقوق المواطن».

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 - 2 - 00970
فاكس: 2966205 - 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkdp

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي